

دراسات إفريقية

— ١ —

مستقبل كينيا واتحاد افريقية الشرقية

بقلم

دكتور راشد البراوي

١٩٦١

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

مطبعة السعادة
ميدان أحمد ماهر باشا (باب الخلق سابقا)
٣ شارع الجداوي ت ٢٩١٤٧٦ ص . ب ٨٠٧٨

بحوث فى الاقتصاد والنظم

	الثمن
النظام الاشتراكى من الناحيتين النظرية والعملية (الطبعة الثانية)	٢٥
حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين	٤٠
التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (الطبعة الرابعة)	٥٠
الفلسفة الاقتصادية للثورة	١٥
آراء حرة	١٠

دراسات فى السياسات الاستعمارية

	الثمن
حرب البترول فى الشرق الأوسط (الطبعة الرابعة) (أول وأدق ما كتب عن الموضوع باللغة العربية)	٤٠
ليبيا والمؤامرة البريطانية	٨
الكتلة الإسلامية	٨

المحتويات

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تعانى طائفة من البلدان الإفريقية ما تحرر منها وما هو فى الطريق إلى التحرر ، من عدد من المشكلات الأساسية . فنى المجال الداخلى هناك الصراع بين القومية الإفريقية الصاعدة والأقليات البيضاء التى تتشبث بامتيازاتها الإقتصادية والسياسية والاجتماعية مما يتجلى بصفة خاصة فى توزيع الأرض على النحو الذى يتفق مع مصالح الأخيرة . وهناك انتشار القبلية والنزعات المحلية الانفصالية الى تعوق قيام حكومات مركزية قومية ويمكن أن تؤدى إلى تفكك البلد الواحد ومحاولة أجزاء منه الانفصال والاستقلال كما يشهد الكنغو وأوغنده اليوم . وأخيراً — وليس آخراً — نجد مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى مما يثبت نفاق الامبريالية حين تزعم أنها كانت تستهدف دائماً العمل على رفع مستوى الافريقيين ونقل ثمار الحضارة الغربية والتكنولوجية الحديثة إليهم . أما فى النطاق الخارجى فان البلاد الافريقية تواجه الضغط من جانب التكتلات الدولية وبخاصة تلك التى تبدرج فى سلكها الدول الاستعمارية . وكذلك تبذل الجهود والمحاولات من أجل إقامة إتحادات إقليمية من بعض البلدان المجاورة ، وهو أمر ينطوى على الكثير من المزايا إن كان الدافع عليه منبثقا من رضاء الافريقيين أنفسهم وإدراكهم الحاجة إليه وحرصهم على أن تسير أمثال هذه التنظيمات فى الاتجاه الذى

يتفق مع مصالحهم الأساسية وأهدافهم الحقيقية ، كما قد يكون وسيلة لتقييد إرادتهم وربطها إلى نظام دولى معين ، سافراً أكان أم مقنعا .

وعلى ضوء تلك الاعتبارات العامة التى أجملنا الاشارة إليها جاء إختيارنا لكينيا موضوعا لهذا البحث. ففيهاصراع بين قلةأوربيةوأغلبية إفريقية هائلة ، ونزاع حول أراض خصيبة واسعة سدت أبوابها فى وجه أبناء البلاد ، وتفرقة أساسها العنصر واللون . وفيها قبائل عدة يراد إثارة التنافس بينها ، وقصور ثقافى نتيجة عدم تطبيق نظم التعليم الحديثة، وتخلف اقتصادى يعكسه إغفال الكثير من ثروات البلاد وعدم توازن بين قطاعات الاقتصاد القومى وانحطاط فى مستوى دخول الإفريقيين ومعيشتهم . فحاولنا أن نعرض بايجاز لتلك العناصر جميعا فى تحليل يكشف عن أصولها ويبين التطورات التى تمت بشأنها ويشير إلى الوسائل الكفيلة بعلاجها على النحو الذى يحقق صالح الافريقيين .

وفى الوقت الذى حققت فيه الحركة الوطنية انتصارات متفاوته الدرجات فى كينيا وتنجانيقا وأوغنده تزود الحديث عن تنظيم إقليمى يضم البلدان الثلاث . فحرصنا على متابعة الفكرة من نشأتها ، وابراز الخطوات التى جرى البحث فيها أو اتخاذها ؛ والحجج التى يستند إليها كل من المؤيدين والمعارضين لهذا الاتجاه الذى يراد أن يسفر عن قيام « إتحاد إفريقية الشرقية » . والموضوع جدير بالدراسة خاصة ومن بين أنصار الدعوة إليه فريق من القادة وأولى الرأى فى البلدان الثلاث ، وجرت وما تزال تجرى مشاورات واتصالات مباشرة وغير مباشرة من أجل التحقيق ، ولهذا كرسنا للمشروع مكانا فى البحث حتى يكون القارىء على بينة مما يجرى فى هذه المنطقة الحيوية من القارة الافريقية .

وإذ نقدم هذا البحث الذى نأمــــل أن يسفر عن سلسلة من (دراسات افريقية) نرجو الله أن يوفق الجميع إلى مافيه خير هذه القارة حتى تضطلع بدورها اللائق بامكانياتها البشرية والمادية فى خدمها أبنائها ولصالح البشرية، كما نشكر «مكتبة النهضة المصريه» لأصحابها حسن محمد وأولاده على اهتمامها بنشر الدراسات والبحوث الإفريقية التى تشغل الأذهان وتستأهل الإهتمام.

راشد البراوى

القاهرة فى يناير ١٩٦١

القسم الأول

ماذا نعرف عن كينيا

تقع مستعمرة ومحمية كينيا[1] على المحيط الهندى بين نهر أومبا Umba ورأس دك Dick's Head ، وتمتد صوب الداخل حتى بحيرة فكتوريا وأوغنده بحيث تدخل فى نطاقها الشواطىء الشمالية الشرقية لهذه البحيرة.فضلا عن بحيرة رودلف Rudolf جميعها تقريباً . وتحدها من الشمال إتيوبيا والسودان ، ومن الغرب أوغنده ، ومن الجنوب تنجانيقا ، ومن الشرق المحيط الهندى ؛ بينما تقع دولة الصومال الجديدة إلى الشمال الشرقى منها . وتضم المحمية شقة ساحلية عرضها عشرة أميال ، إلى جانب عدد من الجزر مما سبق انتزاعه من سلطان زنجبار وأهمها ممباسا ولامو .

والمساحة الكلية ٢٢٣٫٤٧٨ من الأميال المربعة تمثل المسطحات المائية منها ٣٧٤٨ ميلا . والعاصمة نيروبى Nairobi التى بلغ عدد سكانها ٢٨٨٫٥٠٠ نسمة فى أول يوليو من عام ١٩٥٩ ، منهم ٢٣٥٠٠ من الأوربيين ، ٩٢٠٠٠ من الأسيويين . ويقع ميناء ممباسا على الجانب الشرقى من الجزيرة التى تحمل هذا الإسم ، كما أنه نهاية الخط الحديدى .

---

(١) اتخذ هذا الإسم من جبل كينيا الذى يعد ثانى الجبال ارتفاعا فى إفريقية ويلى من هذه الناحية جبل كليمنجارو .

أما كيليندينى Kilindini على الجانب الجنوبى الغربى من الجزيرة فمن أفضل الموانى القائمة على الساحل الشرقى لإفريقية .

ولما كانت الزراعة مستطاعة حتى ارتفاع يتجاوز ٩٠٠٠ قدم فوق سطح البحر لهذا تنوعت الظروف المناخية وأمكن بذلك زراعة غلات المناطق المدارية وشبه المدارية والمعتدلة . وأهم مناطق الإنتاج الزراعى إقليم المرتفعات Highlands الذى احتكره المستوطنون البيض، والمديرية الوسطى ومديرية نيانزا ؛ وفى هذه المناطق تجود زراعة البن والذرة والقمح والوطل[١] والسيسال والشاى . أما فى الجهات الأقل ارتفاعا فمن أهم الغلات الذرة والسيسال والسكر وجوز الهند وبذرة زيت الخروع والقطن . ولتربية الحيوان أهمية كبرى فى الإقتصاد الكينى حيث تصدر البلاد مقادير ضخمة من الزبد واللحم والجلود . وفيما يلى بيان عن صادرات الغلات الزراعية الرئيسية فى عام ١٩٥٨ .

الغلات	المقدار بالطن	القيمة بالجنيه الإسترلينى
البن	٢٤ر٤٣٦	١٠ر٣٥٣ر٠٠٠
نسالة القطن	٢ر٢٠١	٥١٥ر٠٠٠
الذرة	٩٨ر٣٩٤	١ر٨٨٩ر٠٠٠
زهور البيريثروم[٢]	١ر٨٠٠	٥٢٥ر٠٠٠
مستخرجات البيريثروم	١٧٢	١ر٢٨٩ر٠٠٠

(١) نبات استرالى من نوع القرظ .

(٢) pyrethrum Flowers وتستخرج منه مادة تصلح لإبادة الحشرات المنزلية .

الغلات	المقدار بالطن	القيمة بالجنية الإسترليني
السيسال	٤٢ر١٤٧	٢ر٢٢٨ر٠٠٠
الشاى	٨ر١٣٦	٣ر٢١٧ر٠٠٠
مستخرجات قشرة الوطل	١٨ر٩٨٢	١ر٠٢٤ر٠٠٠
الزبد	٣ر٢٠٠	٩٤٦ر٠٠٠
الجلود	٤ر٢٧٩	١ر٠١٨ر٠٠٠

وتبلغ مساحة الغابات المحجوزة رسمياً فى المستعمرة ٦ر٦٧١ ميلا مربعاً ، يقع الشطر الأكبر منها فى المرتفعات العليا . وتولى الحكومة الغابات اهتماما خاصاً لا بسبب أخشابها فهذا أمر ثانوى ولكن بسبب الدور البالغ الأهمية الذى تؤديه فى المحافظة على المياه والتربة ؛ أى أنها غابات وقائية .

وفيما يتعلق بالتعدين فيلاحظ أنه لم تجر (أو تنشر) أبحاث وافية عن الثروة المعدنية . وأهم المعادن المستغلة حالياً الصودا والأسمنت والنحاس والملح والذهب والجرافيت وبلغت قيمة الإنتاج ٤ر١٤٩ر٥٩٩ جنيها عام ١٩٥٨ .

وفى عام ١٩٥٨ كانت الأرقام الخاصة بتجارة كينيا الخارجية على النحو الآتى (بالألف جنيه) :

الواردات الصافية		الصادرات المحلية	
تجارية	٥٦ر٣٦٩	صادرات (دون الذهب)	٢٩ر٢٠٢
حكومية	٤ر٤٩٩	ذهب	٩٧
ذهب	١	إعادة صادرات	٣ر٩٢٤
	٦٠ر٨٦٩		٣٣ر٢٢٤

ومعظم التجارة مع دول الكتلة الغربية كما يتضح من الأرقام التالية. ففيما يتعلق بالصادرات نجد النسب المئوية الآتية : المملكة المتحدة ٢٩ ألمانيا الغربية ٢١ر٢ ، الولايات المتحدة الأمريكية ١٠ر٩ . اليابان ٥ . وواردات كينيا كذلك : ٣٧ر١٪ من المملكة المتحدة ، اليابان ٩٪ إيران ٧ر٣٪ ، ألمانيا الغربية ٦و٣٪ .

والبيان الآتى يلقى ضوءاً كافياً على العلاقات التجارية مع المملكة المتحدة فى الفترة ١٩٥٦/١٩٥٩ (بالجنيهات الإسترلينية وطبقاً للارقام التى نشرتها وزارة التجارة البريطانية) :

واردات إلى المملكة المتحدة

١١ر٧٥٧ر٠٠٤ ١٣ر٠٩١ر٣٣٥ ١٢ر٧١١ر٦٦٧ ١٤ر٣٦١ر٤٧٦

صادرات من المملكة المتحدة

٣٥ر٩٦٢ر٦٥٥ ٣١ر٣٢٦ر٣٩٥ ٢٧ر١٧٩ر٣٨٦ ٢٩ر٣٤٣ر٨٣٠

إعادة الصادرات من المملكة المتحدة

١٤٠ر٥٠٦ ١٧٦ر١٧٣ ١٧١ر١٩١ ٢١٢ر٥٧٣

ومن ذلك يتضح أن الميزان التجارى فى صالح الدولة ذات السيطرة على هذا البلد الإفريقى .

وزادت ميزانية كينيا باطراد فى السنوات الأخيرة وإن كنا نلاحظ أن المصروفات كانت تتجاوز الإيرادات فى بعض السنوات كما يتضح من البيان الآتى (بالألف جنيه) عن السنوات المالية خلال الفترة ١٩٥٥ / ٥٦ — ١٩٥٩ / ٦٠[١] :

السنة المالية	الإيرادات	المصروفات
١٩٥٥ — ٥٦	٤٣ر٣٨٩	٣٨ر٣١٤
٩٥٦ — ٥٧	٣٢ر٧٩٣	٣٤ر٦٨٢
٩٥٧ — ٥٨	٣٣ر٤٢٩	٣٣ر٢٩٠
٩٥٨ — ٥٩	٣٢ر٨١٥	٣٣ر٠٧٧
٩٥٩ — ٦٠	٣٢ر٣٩٤	٣٢ر٣٢٦

(١) تبدأ السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى فى ٣٠ يونيو .

القسم الثانى

عناصر السكان

يقدر عدد السكان فى منتصف عام ١٩٥٩ بنحو ٦٫٤٥٠٫٠٠٠ نسمة منهم ٦٫١٧٠٫٠٠٠ من الإفريقيين . والعناصر غير الإفريقية موزعة كما لآتى :

أوربيون	٦٦٫٤٠٠
أسيويون	١٦٩٫٩٠٠
عرب	٣٧٫١٠٠
آخرون من غير أبناء البلاد	٥٫٩٠٠

الإفريقيون :

وهؤلاء يتكونون من قبائل عدة كما يتضح من التقدير التالى عن منتصف عام ١٩٥٦ :

كيكويو	Kikuyu	١٫١٥٥٫٠٠٠
لو	Luo	٨٥٢٫٠٠٠
بالوهيا	Baluhya	٧٣٦٫٠٠٠
كامبا	Kamba	٦٨٩٫٠٠٠
ميرو	Meru	٣٦٦٫٠٠٠

نييكا	Nyika	٣٣٣٫٠٠٠
كيسي	Kisii	٢٨٧٫٠٠٠
إمبو	Embu	٢٣٠٫٠٠٠
كيبيجيس	Kipiigis	١٨٠٫٠٠٠
ناندى	Nandi	١٣٢٫٠٠٠
قبائل أخرى		٩٤٠٫٠٠٠
		٥٫٩٠٠٫٠٠٠

وقد إزداد خروج الإفريقيين من عزلتهم القبلية ، وتدفقت أعداد كبيرة منهم على المدن والموانى الكبرى ففى نيروبى ١٤٠٫٠٠٠ وممباسا حوالى ١٠٠٫٠٠٠ ، كما يشتغل أكثر من ٢٥٠٫٠٠٠ إفريقى فى المزارع التى يملكها الأوربيون وقلة من الأسيويين . ويلاحظ من الجدول التالى أن ما يقرب من نصف السكان دون سن السادسة عشرة من العمر (عن عام ١٩٤٨) :

النسبة المئوية من مجموع السكان

أقل من سنة	١ — ٥	٦ — ١٥	١٦ — ٤٥	أكثر من ٤٥
٤٫٥	١٩	٢٤٫٦	٤٣٫٢	٨٫٨

الأوربيون :

وهؤلاء بدأت هجرتهم إلى البلاد ابتداء من القرن الحالى وإزداد عددهم باطراد ، فارتفع من ٣١٧٥ سنة ١٩١١ إلى ١٦٫٨١٢ سنة ١٩٣١ ، ٦٦٫٤٠٠ سنة ١٩٥٩ .

وبالرغم من قلتهم العددية إذ لا تتجاوز نسبتهم ٣./٠ من مجموع السكان فإن فى يدهم القوة الاقتصادية والسياسية أى أنهم يسيطرون على جهاز الدولة ويوجهونه إلى ما فيه الإبقاء على مصالحهم ونفوذهم مما سنعرض له فيما بعد .

الأسيويون :

وأغلبيتهم الساحقة من أبناء شبة القارة الهندية الباكستانية ، وهم يمثلون أحد عناصر التعقيد الرئيسية فى سياسة كينيا .

كانت هناك قبل العصر المسيحى بوقت طويل تجارة بحرية منتظمة بين غرب الهند والخليج الفارسى وجنوب شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقى لإفريقية . وإلى عهد ابتداء الزحف البرتغالى فى مستهل القرن السادس عشر الميلادى ظل العرب من أبناء جنوب شبه الجزيرة سادة المحيط الهندى بغير منازع ولكنهم أبدوا قدرا وافرا من التسامح مع التجار الهنود المقيمين بالساحل الإفريقى الشرقى . إلا أن سياسة الاحتكار التى طبقها البرتغاليون بقسوة لاهوادة فيها بالنسبة إلى التجارة ترتب عليها الانهيار السريع للمدن الساحلية ووجهت ضربة قاتلة إلى البحرية العربية والهندية على السواء . وفى أوائل القرن الثامن عشر نجح العرب بالساحل الشرقى بالتعاون مع حاكم عمان فى طرد البرتغاليين نهائيا ولكن التجارة مع الهند ظلت غير مأمونة لزمن بسبب وجود القرصان من الإنجليز والهولنديين والفرنسيين .

ولكن مالبث الإزدهار أن عاد إلى الساحل بفضل سيد سعيد الذى تولى إمامة عمان سنة ١٨٠٦ وبسط نفوذه على الساحل فيما بين مقديشو ورأس دلجادو ثم إتخذ خطوة حاسمة حين انتقل من مسقط إلى زنجبار وجعلها المقر الدائم لإقامته إلى حين وفاته عام ١٨٥٦ . وكان أكبر إهتمامه منصبا على التجارة فأراد أن يجعل من زنجبار المركز التجارى لإفريقية الشرقية ورحب بالتجار الأجانب وعقد معاهدات تجارية مع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا . وفى عهده شجع الجالية الهندية على استئناف نشاطها وبدأ الهنود يفدون من عمان نفسها إلى زنجبار . وأكثر من ذلك ظل منصب مدير الجمارك إلى أواخر القرن التاسع عشر يشغله هندى كما اعتمد على الهنود فى الشئون المالية . وكانت الجالية الهندية متركزة فى زنجبار ، إلا أن عدد التجار الهنود أخذ يزداد فى الموانى الأخرى ولا شك أن إنشاء قنصلية بريطانية فى زنجبار سنة ١٨٤١ كان حافزا ومشجعا إذ أشاع روحا من الإطمئنان .وطبقاللمعاهدة التجارية المعقودة مع بريطانيا عام ١٨٣٨ منح الرعايا البريطانيون مزايا وافرة كحرية الدخول والإقامة والاتجار داخل ممتلكات الإمام ،وشراء وبيع واستئجار الأراضى والبيوت , وحصانة مساكنهم ومحال أعمالهم من التفتيش بدون أوامر من السلطات الرسمية .

إلا أن التجار الهنود الأقل ثراء لم يجسروا على التوغل فى داخل المستعمرة حتى لمسافة أميال قليلة ولم يفعلوا ذلك إلا فى أواخر القرن التاسع عشر حين خضعت إفريقية الشرقية للإدارة البريطانية نهائيا . ويلاحظ أن القوافل العربية التى كانت تتوجه إلى الداخل كان يمولها التجار الهنود إذ يمدونها بالسلع اللازمة للمبادلة مع القبائل الإفريقية .

وإذا كان التجار الهنود لم يزاولوا تجارة الرقيق بأنفسهم إلا أنهم مسئولون عن نشاطها فى ذلك الحين بسبب مدهم للقائمين بها بالإمكانيات الضرورية .

واستخدمت السلطات البريطانية قوات من أبناء الهند للأمن والدفاع وهذه عاونت إلى حد كبير فى اخضاع كينيا وإفريقية الشرقية للنفوذ البريطانى ، كما أبلى الهنود بلاء حسنا خلال الحرب العالمية الأولى فى إخراج الألمان من ممتلكاتهم . وهذه الحقيقة كثيرا ما استند إليها الهنود فى كينيا والساسة فى الهند من أجل المطالبة بالمساواة فى الحقوق السياسية والاقتصادية مع المستوطنين البيض .

ولما بدأ مد الخط الحديدى بين أوغنده والساحل جىء بالعمال من الهند . وفى يناير سنة ١٨٩٦ وصلت أولى دفعة منهم وعدتها ٣٥٠ رجلا إلى ممباسا وظل العدد يتزايد باطراد كلما تقدمت عملية الإنشاء . ويقدر أن ٣٢٫٠٠٠ هنديا اشتركوا فى هذا الخط ؛ وبعد انتهائه بقى عدد منهم للعمل بالبلاد . وهنا ننبه إلى أن معظم أولئك العمال عادوا إلى وطنهم ولهذا فمن الخطأ والمغالطة القول بأن الأقلية الأسيوية الكبيرة فى كينيا ترجع إليهم .

إلا أن عودة العمال إلى وطنهم الأصلى سارت بجانبها حركة أخرى ألا وهى ازدياد تدفق المهاجرين الهنود من أبناء الطبقة الوسطى على كينيا للإشتغال بالتجارة والحرف الحاذقة وهى نواح كانوا يتفوقون فيها على الإفريقيين . ولم يعد التاجر الهندى يقصر نشاطه على الساحل وإنما أخذ يتوغل فى الداخل بحذاء الخط الحديدى . وكانت الإدارة

البريطانية فى ذلك الحين تشجع تلك الهجرة إذ وجدت فى التاجر الهندى أداة طيبة لفتح داخلية البلاد أمام التجارة والسلع المستوردة من الخارج. وكذلك لم يقابلهم المستوطنون البيض بعداء بل لعلهم رحبوا بالمرابى الهندى ليقرضهم بعض حاجتهم من المال .

وجرى تفكير فى إحضار عدد من الفلاحين الهنود للإشتغال بالزراعة فى كينيا وتدريب سكانها الأصليين على استخدام أساليب جديدة ، ولكن هذه الحركة سرعان ما اصطدمت بالمعارضة من جانب المستوطنين بالمرتفعات الذين حصلوا فى عام ١٩٠٦ على بيان من وزير المستعمرات البريطانى فسروه بأنه تعهد بعدم السماح لأجناس غير بيضاء بالاستيطان فى المرتفعات .

والأقلية الهندية على جانب كبير من النشاط وطبقا لإحصاء فى عام ١٩٤٨ كان ٨٢٫٢٪ منهم يشتغلون بالصناعة والتجارة ، ١٠٫٩٪ فى الإدارة الحكومية ، ٦٫٩٪ فى أعمال النقل . وهم مركزون فى المدن كما أنهم منتشرون فى داخلية البلاد وفى أيديهم التجارة الصغيرة مما يدر عليهم أرباحا كبيرة ويجعل منهم عنصرا منافسا قويا.

ولقد كانت الأقلية الهندية موضع التقييد والتمييز ضدها من جانب الإدارة البريطانية تحت ضغط المصالح البيضاء فى المستعمرة مما أشاع المرارة فى نفوس أفرادها . ففى عام ١٩٠٥ ألف المندوب السامى دونالد ستيوارت Sir Donald W. Stewart لجنة من ثلاثة قضاة واثنين من المستوطنين البيض لبحث موضوع الأرض فأوصت اللجنة بتشديد القيود المفروضة على بيعها واستغلالها . وبالرغم من أنها لم تعارض مبدأ

حيازة الهنود للأرض إلا أنها رأت أنه نظرا لصغر مساحة إقليم المرتفعات نسبيا فلا بد من الاحتفاظ به كلية للأوروبيين إذ هناك فى خارجه مساحات وافرة تصلح للهنود . ولقد أثار تشكيل اللجنة غضب الأخيرين لعدم تمثيلهم فيها ، فعقدوا إجتماعا عاما فى ممباسا (أبريل ١٩٠٦) وأصدروا قراراً طالبوا فيه بالمساواة مع البيض بشأن حيازة الأرض الزراعية فى منطقة المرتفعات . وكذلك بعثوا بوفد منهم إلى لندن لشرح وجهة نظرهم .

وفى يوليو من السنة ذاتها بعث وزير المستعمرات لورد إلجن Elgin برسالة إلى المندوب السامى قال فيها إنه بالرغم من أنه مما يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية منع رعاياها من تملك الأرض فى أى جزء من المحمية إلا أنه نظراً لصغر مساحة المرتفعات نسبيا فيجب ألا تمنح الأرض الزراعية إلا للأوروبيين . ثم عاد فأكد هذا المبدأ فى رسالة فى شهر مارس من عام ١٩٠٨ .

ونشب الخلاف بين الطرفين مرة أخرى عند ما تقرر إنشاء المجلس التشريعى إذ لم يعين فيه ممثل للهنود . وهنا تقرر بعد عامين أن يكون لهم ممثل واحد ووقع اختيار الإدارة على المستر جيفانجى A. M. jeevanjee ولكن هذا الأمر لم يرضهم إذ يتجاهل نسبتهم العددية حيث كان عددهم ١٨٨٦ سنة ١٩١١ مقابل ٣١٦٨ من الأوروبيين .

هدأ النزاع بين الجانبين أثناء الحرب العالمية الأولى إلا أنه سرعان ما تجدد أثر انتهائها ذلك أن البيض وضح تصميمهم على المطالبة بالحكم

الذاتى الذى ينقل السلطة إلى أيديهم ويجعل من كينيا بلدا أبيض ولهذا رأوا ضرورة تقييد هجرة الهنود حتى لا يطغوا عليهم . وفى الوقت نفسه زاد شعور الاستياء فى نفوس الهنود حدة بسبب التميز العنصرى كما عظم اهتمام ساسة الهند بمصير مواطنيهم المقيمين فى كينيا .

وحدث أن أعلن سير إدورد نورثى Edward Northey (الذى عين فى يناير سنة ١٩١٩) أن المجلس التشريعى سوف يعاد تنظيمه بحيث يضم أحد عشر أوربياً عن إحدى عشرة دائرة بينما لن يمثل الهنود سوى عضوان بالتعيين . وأوضح كذلك أنه بالرغم من أن المصالح الهندية لن تهمل إلا أنه يجب أن تكون الغلبة للمصالح الأوربية .وكان رد الفعل السريع لهذه التصريحات أن طالبت الرابطة الهندية بالمساواة فى التمثيل بالمجلس التشريعى وإلغاء العزل العنصرى فى المناطق السكنية بالمدن وحق حيازة الأرض فى إقليم المرتفعات . وفى أوائل سنة ١٩٢٠ أرسلوا وفودا إلى كل من نائب الملك فى الهند واللورد ملنر وزير المستعمرات . وإزاء الضغط قررت الحكومة البريطانية أن يكون للهنود ممثلان يختاران بالانتخاب على الأساس العنصرى ، وعدم فرض أى قيد على هجرتهم إلى كينيا . وكان السبب الخوف من إثارة الهند ذاتها مما يزيد علاقاتها بانجلترا اضطرابا . والخلاف حول طريقة الانتخاب يعكس الصراع بين المصالح ، فالأوربيون يعارضون مبدأ القائمة الموحدة إذ معناه بسبب قلة عـــددهم بالنسبة إلى الأقلية الهندية أن تحرز الأخيرة الأغلبية وبالتالى تسيطر على المجلس التشريعى . أما أنصار القائمة المشتركة فيقولون إن القائمة المنفصلة لكل جنس مما يولد حب الذات وروح الشك ويحول دون نمو الشعور بالوحدة فى البلد الواحد .

وفى سنة ١٩٢٣ أصدر دوق ديفونشير Devonshire (الذى خلف المستر تشرشل فى وزارة المستعمرات فى أكتوبر ١٩٢٢) بيانا يوضح سياسة الحكومة البريطانية (٢٥ يوليو ١٩٢٣) ويتضمن القواعد التالية :

١ — جعل الأولوية للمصالح الإفريقية .

٢ — الإصرار على أسلوب القوائم الإنتخابية المنفصلة .

٣ — زيادة عدد ممثلى الهنود فى المجلس التشريعى إلى خمسة أعضاء .

٤ — نبذ سياسة العزل فى المناطق السكنية المدنية .

٥ — الإبقاء على سياسة الاحتفاظ بالمرتفعات للبيض .

٦ — فيما يتعلق بالهجرة فأن الحكومة لا تستطيع التفكير فى إصدار تشريع يمنع هجرة الرعاياالبريطانيين إلى أيةمستعمرة بريطانية إلا فى حالة ظروف خاصة وشديدة . إلا أنه رغبة فى رعاية مصالح الإفريقيين فيجب تشديد الرقابة على الهجرة حتى لا يكون ازديادها سببا فى تعويق تقدمهم الاقتصادى .

ومعنى هذا أن السياسة البريطانية من ناحية الأجناس المقيمة فى كينيا تقوم على مبدأ أساسى وهو إبقاء القوة الاقتصادية والسيطرة السياسية فى أيدى البيض ، ويتحقق الأمر الأول بأن يحتفظ لهم وحدهم بالأرض فى المرتفعات،والأمر الثانى بطريق زيادة عدد ممثليهم فى المجلس التشريعى والإبقاء على نظام القوائم الانتخابية المنفصلة . ولم يخرج البيان الذى أصدره لورد پاسفيلد Pass field ١٩٣٠ عن هذه القواعد .

وهكذا ظلت الأقلية الهندية تعانى من مركزها الضعيف إزاء الأوربيين . وكان لزاما عليها أن توحد جهودها مع الأغلبية الافريقية ولكنها لم تفعل وسيطرت عليها العقلية البورچوازية التى لا تنظر إلا إلى مصلحتها الذاتية وبذلك ارتكبت الأخطاء التى وقع فيها الهنود والملونون فى اتحاد جنوب إفريقية .

القسم الثالث

زحف الاستعمار البريطانى

قبل عام ١٨٨٤ وإلى الشمال من مستعمرة موزمبيق البرتغالية كانت تمتد منطقة واسعة قمينة أن تجذب أنظار الاستعمار فى الوقت المناسب إذ لم تكن مملوكة بعد لأية دولة أوربية بينما كان يدعى حق السيادة عليها سلطان زنجبار . وفى تلك السنة وصل إلى البلد الأخير المغامر الألمانى كارل بيترز Karl Peters مع بعض رفاقه، وبفضل المعونة التى قدمها لهم أحد البيوت التجارية الألمانية فى زنجبار ضربوا فى الداخل ولم يمض عشرة أيام حتى عاد الرجل ومعه إثنى عشرة معاهدة تحمل توقيع عدد من الزعماء القبليين الذين لم يستطيعوا إدراك حقيقتها وتفهم الأغراض الحقيقية الكامنة وراءها . وبفضل تلك القصاصات استطاع أن يضع مساحة قدرها ٦٠٫٠٠٠ ميل مربع تحت حماية « شركة الاستعمار الألمانية » التى سبق له إنشاؤها . وعاد إلى برلين حيث أعاد تنظيم الشركة وأطلق عليها إسم « شركة إفريقية الشرقية الألمانية » ، واستطاع أن يحمل بسمرك على إعلان حماية الحكومة الألمانية لها . ولقد دهش الناس من تصرف رئيس وزارة ألمانيا إذ يعلمون أنه كان معارضا لمشروع كارل بيترز ، ولكن الواقع أن بسمرك كان يتصرف بحذر فى البداية فلا يريد أن يتخذ موقفا إيجابيا إلا إذا كان النجاح حليف المغامرة .

غير أن الإنجليز ، بالرغم من مشاغلهم فى آسيا والمترتبة على التوسع الروسى واحتمالاته لم ينظروا بعين الإرتيـاح إلى الجهود المبذولة فى إفريقية الشرقية من جانب الدولة الألمانية . وقبل وصول كارل بيترز بشهور قلائل توغل المكتشف الإنجليزى سير هارى جونستون فى منطقة جبل كليمنجارو وعقد طائفة من المعاهدات المماثلة مع زعماء القبائل وهذه أخذها فى عام ١٨٨٥ فريق من تجار منشستر وغيرهم الذين أسسوا جماعة إفريقية الشرقية التى تحول اسمها فيما بعد فصار « شركة إفريقية الشرقية البريطانية الإمبراطورية » . ونظراً لأطماع فرنسا التوسعية فى شرق القارة اتفقت الدول الاستعمارية على تأليف لجنة لتسوية الخلاف بينها ولـكى تقرر ما إذا كانت المنطقة ملـكا لسلطان زنجبار . وفى العام التالى صدر قرار اللجنة فإذا به يسمح للسلطان بجزيرتى زنجبار وبمبا Pemba إلى جانب شقة ساحلية عرضها عشرة اميال وطولها ٣٠٠ ميل الشمالية لبريطانيا والجنوبية لألمـانيا . أما ما وراء هذه المنطقة الساحلية فاقتسمه الإنجليز والألمـان وكان خط التحديد يمتد غربا حتى بحيرة فكتوريا[١] . وهنا تقدمت كل من الشركتين إلى السلطان بطلب استئجار منطقة النفوذ الخاصة بها .

ولـكن المنطقة الداخلية هى التى صارت موضع الخلاف ، وراح الإنجليز يرددون هذه الأسئلة : هل تترك للألمان حرية التوسع حتى يلتقوا بدولة الـكنغو الحرة (البلجيكى) عند بحيرة تنجانيقا وبذلك يسدون الطريق على المشروع البريطانى الخاص بالخط الحديدى

(١) مقابل إطلاق يد فرنسا فى مدغشقر.

المزمع مده عبر القارة من القاهرة إلى مدينة الرأس ؟ وهل تكون أوغنده درة إفريقية الشرقية من نصيب الإنجليز أم الألمان ؟ والمسألة الأخيرة كانت تشغل الأذهان وبخاصة عند ما وصل كارل بيترز إلى عاصمة أوغنده وعقد معاهدة مع ملكها . إلا أنه فى أول يوليو من عام ١٨٩٠ وقعت ألمانيا وبريطانيا « معاهدة هليوجولاند » وبمقتضاها حصلت الأولى على شبه جزيرة هليوجولاند ذات الأهمية الإستراتيجية لها مقابل التنازل عن دعاويها فى أوغنده وجزيرتى زنجبار وبمبا ومنطقة ويتو Witu (على ساحل إفريقية الشرقية البريطانية) ونياسالاند . واستغلت إنجلترا الفرصة فأعلنت حمايتها على نياسالاند وزنجبار وبمبا وأوغنده .

وكانت الحكومة البريطانية قد أرسلت لجنة لفحص أحوال « شركة إفريقية الشرقية البريطانية » ، ورفعت اللجنة تقريرها وفيه « أن تاريخ شركة أفريقية الشرقية البريطانية خلال السنوات الخمس الأخيرة وحالتها الراهنة ، يوضحان بجلاء اخفاق التجربة التى قامت على وضع الإدارة والتجارة فى أيد واحدة فيما يختص بهذا الجزء من أفريقية ، وأن التعجيل بوضع حد لهذا النظام يكون أفضل بالنسبة إلى الشعوب الوطنية والتجارة البريطانية وزنجبار ، وعلى ما نعتقد بالنسبة إلى الشركة نفسها » . وهنا إستقر رأى الحكومة البريطانية على شراء حقوق الشركة وممتلكاتها فى أفريقية الشرقية وأوغنده ، مقابل ربع مليون جنيه ، وفى سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغنده وطبق الإجراء نفسه بالنسبة إلى إفريقية الشرقية البريطانية فى العام التالى .

وكانت حدود الأخيرة تنتهى عند نيفاشا Nivasha ، وفى سنة

١٩٠٢ أضيفت إليها مقاطعات نيڤاشا وكيسومو . وبالأولى مرتفعات تصلح لإقامة الرجل الأبيض ؛ أما الثانية فاقتطعت من أوغنده وبذلك وصلت حدود إفريقية الشرقية البريطانية إلى بحيرة ڤكتوريا .

ومنذ إعلان الحماية كان على رأس هذه « المحمية » مندوب مسئول أمام وزارة الخارجية البريطانية ، ولكنها أصبحت من اختصاص وزارة المستعمرات ، وذلك ابتداء من أول ابريل ١٩٠٥ ، وفى نوفمبر ١٩٠٦ وضعت تحت اشراف حاكم وقائد قوات الإحتلال . وفى ٢٣ يوليه ١٩٢٠ تقرر ضمها باسم « مستعمرة كينيا » وبذلك أصبحت من « مستعمرات التاج » ؛ أما الأراضى الواقعة على الساحل والتى كان قد سبق استئجارها من سلطان زنجبار فقد صار يطلق عليها اسم « محمية كينيا » .

وفى ١٥ يوليو سنة ١٩٢٤ وقعت معاهدة مع إيطاليا وبمقتضاها تنازلت انجلترا إلى الأخيرة عن نهر چوبا ومنطقة على الجانب البريطانى من النهر يتراوح عرضها بين ٥٠ر١٠٠ ميل ، وتم التسليم رسميا فى ٢٩ يونيه من السنة التالية ، وهكذا تنازلت انجلترا عن جزء من كينيا دون أن يكون لأهل البلاد أنفسهم رأى فى الأمر .

آثار سيئة :

وهنا نسأل : هل كان مجىء الرجل الأبيض عامل خير لهذا البلد وأهله ، وهل كانت حضارته مصدر إسعاد ورفاهية ؟ يحدثنا

بويل[١] أن من رأى البعض أنه منذ ابتداء استعمار كينيا حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالى تناقص عدد سكانها بمقدار الثلثين. وبالرغم من تشككه فى صحة الرقم إلا أنه يقول إن من المحتمل أن ٥٠٫٠٠٠ منهم ماتوا خلال الحرب العالمية الأولى، وأن ١٥٠٫٠٠٠ غيرهم هلكوا بسبب المجاعة ووباء الانفلونزا فى عام (١٩١٨ - ١٩١٩) ولكى يدعم الرأى القائل بميل السكان الوطنيين إلى التناقص يورد لنا هذه العبارات البالغة الدلالة والمغزى من تقرير لإدارة الصحة.

«فيما بين عامى ١٩٠٤، ١٩٢٤ تمتعت قبائل كينيا بسلام داخلى ولكن فى الوقت نفسه كانت تجرى تغييرات اقتصادية ويحدث تطور على أسس جديدة. وكلا السلام والتقدم كانا صدمة أكثر منها دافعا؛ وعطل نشوب الحرب فى عام ١٩١٤، على الأقل لمدة عشر سنوات، وضع أو تطبيق الوسائل التى يمكن بها السيطرة على تلك الهزات. وفى ظل هذه الظروف ما كان ينتظر أن يزداد السكان».

هذا بالنسبة إلى الإفريقيين، أما فى حالة الأوروبيين، فإن الكاتب نفسه يذكر لنا[٢] أن عددهم ارتفع من ٣٫١٧٥ فى سنة ١٩١١ إلى ٩٫٦٥١ فى سنة ١٩٢١ أى أن الزيادة خلال تلك السنوات العشر بلغت ٢٠٤ فى المائة، وفى سنة ١٩٢٦ ارتفع الرقم الأخير إلى ١٢٫٥٢٦، أى بنسبة ٣٫٪ خلال سنوات خمس.

Raymond Leslie Buell: The Native Problem in Africa (١) vol. 1, p.287 (New York 1928)

(٢) شرحه، ص ٢٨٨.

القسم الرابع

مشكلة الأرض

فى عام ١٩٠٠ عين سير تشارلز إليوت مندوبا سامياً فوضع الأساس الذى قامت عليه سياسة الرجل الأبيض فى هذه البلاد إذ قال بصراحة « إن فى داخلها أرضاً تصلح للبيض ، وإن من النفاق عدم الإعتراف بأن مصالح البيض يجب أن تكون لها الغلبة . وينبغى أن يكون الهدف الأساسى من السياسة التى نتبعها والتشريعات التى نسنها إنشاء مستعمرة بيضاء » .

وكانت الخطوة الأولى فى سبيل تحقيق هذه السياسة اعتبار الأرض ملكا للتاج (البريطانى) على أن يكون الذين يشغلونها مستأجرين tenants-at -will . وبمقتضى قانون أراضى التاج لعام ١٩٠٢ صار للحاكم حق بيعها لمن يطلبها لغاية ١٠٠٠ فدان أو تأجيرها لمدة ٩٩ سنة . ولا يجوز للمستأجر التنازل إلا بموافقة المندوب السامى . غير أن المستوطنين البيض طالبوا بإزالة مايتضمن القانون من قيود مثل ماورد فى القسم الثلاثين منه من أنه « فى جميع المعاملات الخاصة بأراضى التاج يجب أن تؤخذ فى الاعتبار حقوق الوطنيين ومطالبهم ، وبصفة خاصة لايجوز للمندوب السامى أن يبيع أو يؤجر أرضاً يشغلها الوطنيون فعلا » .

وإزاء ازدياد الهجرة وارتفاع الأصوات بضرورة كفالة جميع التسهيلات صدر قانون آخر فى عام ١٩١٥ وأهم نصوصه :

(١) الأراضى المؤجرة والتى لاتتجاوز مساحة القطعة منها خمسة آلاف فدان يجوز منحها لمدة ٩٩٩ عاما ، على أن تحول الإيجارات السابق منحها وفقاً لقانون سنة ١٩٠٢ إلى نصوص القانون الجديد .

(٢) تفرض الحكومة على المنتفع ريعاً سنوياً تجرى مراجعته كل ثلاثين عاما . وكانت قيمة الريع ٢٠ سنتا عن الفدان لغاية سنة ١٩٤٥ . وبلغ إيراد الحكومة السنوى من ذلك المصدر حتى عام ١٩٢٥ مامقداره خمسون ألفا من الجنيهات .

(٣) منع التأجير أو التقسيم من الباطن إلا بموافقة «الحاكم فى المجلس» Governor-in-Council

(٤) فرض القانون شروطاً لاستغلال الأرض وتشجيع هـــذه العملية .

وفى عام ١٩١٩ إتخذت الحكومة إجراء لمنح ألف مزرعة مساحتها مليون من الأفدنة إلى عدد من رجال الجيش المسرحين والمتقاعدين ممن اشتركوا فى الحرب العالمية الأولى . والجدول التالى يبين الوضع فى السنوات الممتدة من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٥ (بالأفدنة) :

السنة	المساحة المشغولة	المساحة المنزرعة	النسبة المئوية
١٩٢٢	٣ر١٠٤ر١٥٨	٢٢٤ر٠٥٥	٦ر١٥
١٩٢٣	٣ر٩٨٠ر٣٧١	٢٧٤ر٣١٩	٦ر٨٨
١٩٢٤	٤ر١٩٢ر٧٣١	٣٤٦ر٩٨٨	٨ر٢٨
١٩٢٥	٤ر٤٢٠ر٠٧٣	٢٩٢ر٦٢٨	٨ر٨٨

وفى السنة الأخيرة كان متوسط حيازة الرجل الأبيض ٥٠٠ فدان مقابل ثمانية أفدنة للوطنى . وإشباعا لرغبة الوافدين البيض أخرج أبناء البلاد من مناطق واسعة دون موافقتهم وفى هـــذا المعنى قال مجلس الإرساليات الدينية فى كينيا :

« بعد إعلان الحماية بخمس أو ست سنوات بدأت أعداد وفيرة من المستعمرين الأوربيين تفد إلى البلاد وهنا واجه الإفريقيين منظر يدعو إلى الدهشة ألا وهو تسليم مساحات شاسعة من أراضيهم إلى الوافدين الجدد وذلك بواسطة الحكومة التى وظيفتها حماية الجماعات والشعوب الوطنية . وبهذه الطريقة نقلت مساحات من أراضى القبائل فى كيكويو وكامبا ونانديى وأنيكيا على الساحل . وكانت الحكومة تتظاهر بأنها حصلت على موافقة الأهالى فى بعض الحالات ، غير أن الواقع أنه لم يكن لهم خيار فى الأمر وحتى إذا وافقوا على الإجراء فإن ذلك كان يقع تحت تأثير الضغط ... وسارت الحكوعة على سياسة خاطئة وهى الإفتراض بأن الأراضى المنزرعة فعلا هى التى يكون للناس حق فيها . وفى كيكويو كان التعويض يمنح على هذا الأساس وحده بمعدل روبيتين للفدان» .

وخلال الفترة الممتدة من ١٩١٢ حتى نهاية ١٩٣٦ (بخلاف مشروع

إسكان الجنود فى عام ١٩١٩) جرت العادة على أن تباع الأرض للأوربيين بطريق المزاد إلا أنه فى عام ١٩٣٧ طبق نظام جديد بمقتضاه تمنح الحكومة أراضى التاج مباشرة لمن يطلبها بعد الموافقة على الطلب .

أشاعت تلك السياسة الذعر فى نفوس الإفريقيين فأوصت لجنة « أورمسبي ـ جور » بإنشاء هيئة وصاية على أراضى الوطنيين كما رأت إعلان حدود المناطق المحجوزة لهم ونشرت فعلا بالجريدة الرسمية عام ١٩٢٦ . وفى سنة ١٩٣٠ صدر قانون بإنشاء هيئة الوصاية المشار إليها ويجوز فيها منح إيجارات لمدة ٢٣ سنة ترفع إلى ٩٩ فى حالات خاصة وبشرط موافقة وزير المستعمرات . وحدث أن ذاع نبأ الكشف عن منجم للذهب فى كافيروندو الواقعة فى المناطق المحجوزة . وتدفق البيض مدفوعين بالأمل فى تحقيق الثراء وهنا وافق وزير المستعمرات فى يوليو من عام ١٩٣٢ على تعديل القانون السابق بحيث أنه فى حالة منح رخصة الإيجار للتعدين فى المناطق المحجوزة يدفع التعويض نقداً وهذا تعديل خطير إذ كان المتبع أنه إذا ما نزعت من الإفريقيين أرض فإنهم يعوضون عنها بأرض فى منطقة أخرى .

وفى سنة ١٩٣٤ شكلت لجنة برآسة سير موريس كارتر قدمت طائفة من المقترحات منها إضافة حوالى ١٤٧٤ ميلا مربعاً إلى مساحة المناطق المخصصة للقبائل الوطنية . وتخصيص ٩٣١ ميلا مربعاً للوطنيين الحق فى استئجارها ، واعتبار بقية الأراضى مفتوحة أمام جميع الأجناس وبدون تمييز أو استثناء .

وبمقتضى تلك السياسة أصبح نصيب الإفريقيين أى أبناء البلاد الأصليين ٥٢٫٠٠٠ ميل مربع يضاف إليها ما يمكن استئجاره من الأراضى المفتوحة البالغ مساحتها ٩٩٫٠٠٠ ميل مربع ومعظمها يجب أن يكون صحراء وذلك مقابل ١٦٧٠٠ ميل مربع فى المرتفعات للأوربيين . وفى أول مارس سنة ١٩٣٩ بدأ تنفيذ «أمر فى المجلس» Order-in-Council ويقضى بالاحتفاظ للبيض وحدهم بالمرتفعات وأصبح غير جائز قانونا للأسيويين أو الإفريقيين امتلاك أرض فيها .

وهكذا انقسمت البلاد إلى معازل لأبناء البلاد الأصليين ومناطق محجوزة للمستوطنين البيض ، ومعنى هذا تطبيق لسياسة العزل العنصرى apartheid[1] بالنسبة إلى ملكية الأرض ولكن بصورة معكوسة أى أنشىء معزل reserve فى هذه الحالة ولكن للأوربيين وحدهم. ويحاول أنصار سياسة التفرقة هذه تبريرها بقولهم إن المساحة المقررة للأوربيين أقل بكثير من الرقم الذى أوردناه لأن منها ٣٩٥٠ ميلا مربعا من الغابات . ولكن الواقع أن جزءاً كبيراً من الأراضى الخارجة عن حدود المنطقة المحجوزة للبيض صحراء غير منتجة بسبب قلة المطر أو انعدامه كما لا يصلح للاستغلال بسبب انتشار ذبابة تسى تسى tse tse ، وبهذا فإن إقليم المرتفعات يمثل نسبة عالية من الأراضى الصالحة للزراعة بالرغم من ضآلة هذه النسبة بالقياس إلى المساحة الكلية للبلاد . ومما يدل على هذه الحقيقة أنه خلال السنة المالية ١٩٥٩/٦٠ كانت حصيلة

---

(١) السياسة الرسمية المطبقة فى اتحاد جنوب افريقية .

ضريبة الدخل التى يؤديها الأوربيون ١٠½ مليون جنيه أى نحو ثلث الإيرادات العامة كلها .

وهذا التقسيم أساء إلى الإفريقيين من أكثر من ناحية إذ نظرا لسرعة الزيادة الطبيعية فى عددهم وعدم الاهتمام بتدريبهم على استخدام الأساليب الحديثة فى الزراعة أخذت المساحات الصالحة للاستغلال الزراعى تقصر عن إشباع حاجياتهم ولم يعد فى وسع كل فرد منهم أن يملك أرضاً. ولما كان مجال التطور الصناعى محدوداً فالنتيجة المترتبة على ذلك انتشار البطالة فى صفوفهم ، وهكذا لم يعد الإفريقى يشعر بالاطمئنان الاقتصادى ، كما أن استبعاده من الحيازة والتملك فى جزء من بلاده وهو أشدها خصباً ينطوى على إشعاره بأنه فى مركز اجتماعى دون المستوطن الأبيض الغريب عن البلاد .

وكانت الحجة التى تذرع بها البيض أنهم أقدر على الاستفادة من ثروة البلاد الطبيعية بسبب خبرتهم الفنية وقد عبر عن هذا المعنى اللورد ديلامير فى دورة المجلس التشريعى لعام ١٩٢٤ فقال « إنه يتعين استغلال جميع الأراضى فى العالم إلى أحسن حد ممكن . ففى إقليم كيكويو منطقة من أشد جهات العالم خصبا ومع ذلك لا يستغل سوى ثلثها نظرا لأساليب الحصاد التى يتبعها الوطنيون كما أنهم يتركون جزءا دون زراعة خلال فصل معين » . والحجة تفتقر إلى المنطق العادل لأنه إذا كان الإفريقيون تنقصهم الخبرة الفنية والموارد المالية الكافية فالحل ليس بنزع الأرض من أيديهم وإنما يكون بتقديم المعونة الفنية والمساعدة المالية بالتدريج .

ولقد أصبحت مشكلة الأرض من العوامل الأساسية الكامنة وراء سخط أهل كينيا وتسميم العلاقات بينهم وبين العنصر الأبيض .

والسياسة التى طبقت بالنسبة إلى الأرض تتعارض تماما مع التصريحات المتكررة من جانب الحكومة البريطانية . فالكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٢٣ أكد أن كينيا تعتبر فى المحل الأول بلداً إفريقيا وأنه فى رأى الحكومة البريطانية يجب أن تكون الغلبة لمصالح الوطنيين الافريقيين وإذا ما تعارضت مع مصالح الأجناس المهاجرة فيجب أن تكون الأولوية للأولى . وفى عام ١٩٣٠ أصدرت حكومة العمال مذكرة بشأن السياسة التى تتبع إزاء الوطنيين فى إفريقية الشرقية وفيها تعهدت حكومة بريطانيـــا أنه لن ينزع شبر آخر من الأرض من أيدى الوطنيين .

وتقول المذكرة « وأول شىء جوهرى أن نزيل نهائيا من عقل الوطنى أى شعور بعدم الإستقرار بالنسبة إلى الأراضى القبلية ، أى أن الأراضى التى تقرر اعتبارها محجوزة له ستظل مخصصة له إلى الأبد كى يستغلها ويستفيد منها . وأى مخالفة لهذا التعهد لن تكن نكثا بالأمانة فحسب من ناحية حكومة صاحب الجلالة الملك بل وستكون نكبة خطيرة تؤثر فى المستعمرة كلها وذلك من وجهة نظر الوطنيين » . ولقد اعتبر ذلك أشبه «بعهد أعظم» Magna Carta ارتبطت به الحكومة البريطانية . وهذا العهد الأعظم يورد الحالات التى يجوز الاستثناء فيها وهى الأراضى التى يمكن نزعها لأغراض المنفعة العامة مثل المستشفيات والمدارس

ودور البريد ومعامل توليد الكهرباء والطرق البرية والخطوط الحديدية. والوثيقة المشار إليها تصر على أن لا يحدث شيء من هذا القبيل مهما كانت مساحة القطعة المنزوعة ضئيلة بقصد توفير الربح الخاص لأى فرد.

إلا أن هذا العهد نكث فى العام التالى مباشرة ، فضلا عن أنه اعتراف باستبعاد الوطنيين من إقليم المرتفعات. ولا عبرة بالحديث عن الأراضى المحجوزة للوطنيين فقد عرضنا لنقائصها من حيث الظروف الملائمة للاستغلال وعجزها عن مواجهة التكاثر الطبيعى فى حالة الإفريقيين.

ولقد أوصت اللجنة الملكية التى توجهت إلى إفريقية الشرقية (١٩٥٣-١٩٥٥) بوجوب وضع حد للسياسة القائمة على حجز أرض المصالح العنصرية ، وبأن تسجيل الملكية القائمة يجب أن يعقبه فتح الأرض على أساس الرضاء المتبادل بين المشترى والبائع. وفى أكتوبر من عام ١٩٥٩ نشرت الحكومة مقترحاتها التى « تضمن أن يكون أساس حيازة الأرض الزراعية وإدارتها واحداً فى جميع أرجاء كينيا بغض النظر عن الجنس أو القبيلة » ويسمح للفرد من أى جنس بشراء الأرض فى المرتفعات مباشرة بشرط الموافقة الإجماعية من جانب لجنة يعين الحاكم جميع أعضائها وتتكون من موظف حكومى (رئيسا) وعضوين أوربيين منتخبين ، وأوربيين آخرين ، وإفريقى وأسيوى. واللجنة التى تقابلها فى حالة أراضى الوطنيين تضم موظفا حكوميا لرآستها ، وأربعة أعضاء إفريقيين وعضوين آخرين أحدهما أوربى والآخر أسيوى ، والجميع

بالتعيين . إلا أن الشروط الموضوعة قاسية بالنسبة إلى الإفريقيين ، كما أن المقترحات لم تتضمن مشروعا لتشجيع الفلاحين بالمرتفعات على تأجير الأرض للإفريقيين .

ولو كان هناك بنك زراعى يمد الإفريقيين بالمال اللازم لكان فى وسعه مساعدتهم من هذه الناحية .

القسم الخامس

مشكلة العمل الرخيص

أخذ المستعمرون الاوربيون،أو البريطانيون بعبارة أصح ، يفدون إلى كينيا منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث يتملكون الأراضى ، ثم اشتدت هجرتهم بعد عام ١٩٠٣ وأخذت رقعة الأراضى التى فى حوزتهم تزداد اتساعا ، على ما بينا فى غير هذا المكان . وهنا بدأت تواجههم مشكلة خطيرة وهى الحصول على العدد اللازم من الأهالى الوطنيين للعمل فى المزارع ، ولم يكن السبيل ميسراً نظراً لنفور الوطنى من العمل بعيداً عن عشيرته وقريته ، ولأنه شديد التعلق بأرضه فلا يقبل أن يغادرها ، وأكثر من هذا كان يأنف أن يعمل لقوم استطالوا على حرمة بلاده وانتزعوا أجود أرضها منه ، وهذا الشعور العدائى صار يزداد قوة وشدة بمرور الوقت . ولكن المستعمرين لم يدخروا وسيلة إلا لجأوا إليها لتحقيق بغيتهم وهى العمل الرخيص .

نظام التعافر Sqatter labour

كثيراً ما كان بعض الوطنيين يضطرون إلى مغادرة المناطق المحجوزة أو المخصصة رسميا لهم حيث يعملون زراعة أو رعيا فى جهات مجاورة لكسب عيشهم ، وهنا تقرر فى عام ١٩١٠ أنه إذا اكتشف واحد من هؤلاء يفعل ذلك فان على الموظف الحكومى المختص أن يعيده إلى مكانه

الأصلى ، ويلاحظ أن السلطات لم تبد أى تساهل مطلقا فى تنفيذ هذا القانون[١] . وفى عام ١٩١٨ صدر قانون آخر[٢] وردت فى ديباجته العبارات التالية :

« ومن المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الإقامة فى المزارع (أى التى يملكها الأوربيون) ، ومن أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم معيشة الوطنيين فى غير الأماكن التى حددتها لهم الحكومة . . . فانه إذا شاء أحدهم أن يعيش خارج هذه الأماكن فعليه أن يعقد إتفاقا للعمل لدى أحد الملاك الأوربيين » ؛ ويجب ألا تقل مدة التعاقد عن سنة وألا تزيد عن ثلاث سنوات ، كما ينبغى أن يصدق عليه موظف عمومى له الحق كذلك فى تحديد عدد الأسرات التى يجوز لها الإقامة فى المزارع .

ويقوم نظام التعاقد المشار إليه على الأسس الآتية :

(١) على رئيس الأسرة وكافة أفرادها الذكور ممن هم فوق سن السادسة عشرة من أعمارهم ، أن يشتغلوا ١٨ يوما فى السنة[٣] للمالك مقابل أجر يتفق عليه أمام الموظف العمومى المختص :

(٢) مقابل هذا الالتزام يقيم الوطنى مع أسرته بالمزرعة حيث

---

(١) Native Authority Ordinance

(٢) Resident Natives Ordinance

(٣) فى عام ١٩٤٦ طالب الفلاحون أو الملاك المستعمرون بأن تزاد المدة إلى ٢٥٠ يوما أى تسعة أشهر فى السنة .

يزرع جزءاً منها لإنتاج حاجياته ، كما يباح له أن ترعى ماشيته فيها .

(١) على المالك أو صاحب العمل أن يسجل عدد العمال والماشية . ولا ريب أن هذا الذى يجرى التعاقد بشأنه يعيد إلى الذاكرة النظام الاقطاعى ، وإن تعهد الوطنى بالعمل مدة ستة شهور عبارة عن السخرة التى عرفها النظام الأخير . ومما يلفت النظر أن هذه الطريقة التى أجازها القانون فى كينيا أشد قسوة منها فى جنوب إفريقية أو روديسيا . ولقد رحب البيض بهذا اللون من التعاقد لأنه إزاء قلة مساحة الأراضى المخصصة للسكان الوطنيين الذين يتزايد عددهم باطراد يتوافر العمل الرخيص للمزارع ،

أما الأجر الذى يتناوله الفرد ، فى العمل الزراعى أو اليدوى ، فيتراوح بين ٦ شلنات واثنى عشرة شلناً مقابل ثلاثين يوماً من العمل .

ولقد جرت العادة أن يسمح للعامل الوطنى وأسرته بالإقامة فى المزرعة ، ولكن تمشياً مع سياسة عزل الأجناس البيضاء عن غيرها ، أصبح على الأسرة فى غير وقت العمل أن تهبط من المرتفعات إلى كوخها أو مسكنها فى المناطق المنخفضة وبعيدا عن مساكن البيض ، بالرغم مما يكلفها ذلك من مشاق ومتاعب ونفقات، فضلا عن الشعور بأنها فى مستوى أقل من رب العمل .

وسائل توريد العمال

فى عام ١٩١٧ نشر فى الجريدة الرسمية قرار بتكليف الموظفين

الإداريين أن يسهلوا عملية توريد العمال للمزارع البيضاء ، ولما اشتدت الحاجة بعد تنفيذ مشروع إسكان الجنود تحدث الحاكم العام نورثى Northey فى ٢١ أكتوبر ١٩١٩ فقال : « يجب أن تكون الغلبة للرجل الأبيض . . . ومن أجل خير هذا البلد ورفاهية أهله ينبغى حملهم على العمل . . . ولذلك اعتقد أن سياستنا يجب أن تقوم على تشجيع العمل الإختيارى ، ثم بعد ذلك نمنع الكسل والخمول بطريق التشريع » .

ولم يمض يومان على هذا التصريح حتى أرسلت منشورات دورية تطلب إلى الموظفين مواصلة بذل الجهود فى توفير العدد الكافى من الأيدى العاملة ، وذلك بكافة الوسائل القانونية . وفى حالة قرب المزارع من المناطق التى يقطنها الوطنيون ينبغى تشجيع النساء والأطفال على العمل ، كما يتعين على الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر أن يعاونوا فى أداء هـذه المهمة ، ويجب تذكيرهم أن من واجبهم إبداء النصح والتشجيع للشبان العاطلين فى جهاتهم على التقدم للعمل فى المزارع . فإذا ماظلت المشكلة قائمة صار من الضرورى الالتجاء إلى تدابير خاصة خلاف ذلك لمواجهة الحال .

وبالرغم من عبارات « الوسائل القانونية » و « النصح والتشجيع » ، فالواقع أن المنشور كان ينطوى على معنى الإجبار ، وهذا ما فهمه الموظفون الأوربيون والرؤساء المحليون فعمدوا إلى الإكراه والضغط حتى يؤدوا الواجب الملقى على عاتقهم ، خاصة وأن السلطات فى كينيا

درجت على أن تقسم هؤلاء إلى فريقين ، أحدهما مجتهد والآخر مقصر .

وأثارت هذه الأساليب السخط فى نفوس الأهلين لأنهم فى كثير من الحالات كانوا يرغمون على هجر أعمالهم الأصلية فى جهاتهم لخدمة الرجل الأبيض ، وأكثر من هذا فان ما طالبت به السلطات إنما هو سخرة أو عمل إجبارى ، لا للخدمات أو المنافع العامة ، بل لمشروعات فردية وخاصة . وإزاء هذا راح بعض رجال الإرساليات الدينية ينتقدون تلك السياسة أمام الرأى العام البريطانى حتى اضطرت حكومة كينيا إلى إصدار منشور تطلب فيه من الرؤساء الوطنيين الا يسيئوا استغلال سلطتهم ونفوذهم . ونحب هنا أن نقول إن رجال الإرساليات لم يكونوا معارضين فى توفير العمل بالنصح والتشجيع ، وإنما اعترضوا على بعض أساليب الإكراه وإجبار الأهالى على ترك أعمالهم الأصلية .

ودارت مناقشة حول الموضوع فى مجلس اللوردات البريطانى (١٤ يوليه ١٩٢٠) فقال لورد ملنر :

« إنى واثق تماما أنه سيصير واضحا للجميع أنه لا محل للقهر أو الإجبار ، ولكن هناك محلا للتشجيع والنصح عن طريق الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر . . . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى . . أرى أنه من المرغوب فيه أن يقبل الشبان القادرون على العمل مقابل الأجر وألا يظلوا عاطلين فى مناطقهم المخصصة لهم . . وفى رأيى أن الحكومة ترتكب تقصيراً فى أداء واجبها إذا لم تستخدم كافة الوسائل

القانونية والمعقولة لتشجيع توريد العمال إلى المستعمرين الذين يقومون بمشروعات لا تفيد المحمية وحدها فحسب ، بل وأجزاء الإمبراطورية الأخرى بإنتاج المواد الأولية التي يعظم الطلب عليها » .

ومعنى هذا أن العمال الوطنيين ضرورة لابد منها للإنتاج لصالح الإمبراطورية . وبغض النظر عن ألفاظ « قانونية ، ونصح . . الخ » فاننا نعدها غير ذات أثر جدى لأن العبرة بالتطبيق وفى حالته لابد من القهر والإرغام إزاء نفور الأهالى المتزايد من خدمة الرجل الأبيض فى مزارعه .

وفى رأى الكتاب الإنجليز أن الحكومة ، بالرغم من هذا كله ، التزمت سياسة « الحياد » ومهما يكن من أمر فانها أخذت تتراجع عن موقفها ، ففى مارس سنة ١٩٢٥ أعلن نائب الحاكم أن الحكومة تتوقع من الموظفين الإداريين أن يقدموا كل تشجيع ممكن . وفى فبراير من السنة التالية اشترك حاكم كينيا مع زملائه من حكام شرق افريقية الإنجليز فى مطالبة الموظفين بإفهام الوطنيين أن عليهم أن يشتغلوا إما لأنفسهم وإما للأوروبيين ، والمعنى هنا واضح ، ذلك أن عدم تمكن الأهالى من زراعة الأراضى المخصصة لهم ، ومعظمها صحراء ، بطريقة مجدية يجعلهم ملزمين بالعمل فى مزارع البيض ، وهذا بطبيعة الحال إكراه غير مباشر .

ولقد سبق أن أشرنا إلى عبارة الحاكم العام بشأن ضرورة استخدام

التشريع حمل الوطنيين على العمل أو نبذ الخمول ، ففى سنة ١٩٣٢ صدر قانون يجيز استخدام الذكور لمدة ستين يوما فى السنة بأجر فى الأعمال التى تتطلبها المصلحة العامة العاجلة . ومن السهل تفسير هذا النص بحيث يعتبر العمل فى المزارع الخاصة إبان الحصاد مثلا مما تتطلبه المصلحة العامة العاجلة على اعتبار أن التأخير يضر بالمحصول وبالتالى بثروة البلاد والدخل القومى .

نظام التسجيل

ومن الوسائل التشريعية نظام التسجيل وبمقتضاه يتعين على كل إفريقى من الذكور تزيد سنه على ست عشرة سنة أن يتوجه إلى الإدارة المختصة حيث تؤخذ بصمات أصابعه ، ثم يكلف بعد ذلك بحمل بطاقة تعرف باسم كيباندى kipandi ، فإذا ضبط بدونها قبض عليه وعوقب بالحبس .

ولاريب أن هذا الإجراء مظهر من مظاهر الرق لأنه يراد به التمييز العنصرى ، ولكننا نرى أن له أهدافاً متصلة بمشكلة العمل ، إذ معناه مراقبة العمال الوطنيين حتى لايتسنى لهم الهرب من المزارع . وأكثر من هذا فلما كان الهرب متعذراً على هذا النحو ، فإن العامل يبقى مقيداً بالمالك أو صاحب العمل ، وهذا ما يؤدى إلى إبقاء الأجور فى مستوى منخفض ، نظرا لانعدام المنافسة أو السوق الحرة فى ميدان العمل .

سلاح الضرائب :

يروى عن الحاكم Sir Percy Gironard أنه قال « إننا نعتبر الضرائب الوسيلة الوحيدة لإرغام الوطنيين على هجر المناطق المحجوزة لهم ، سعياً وراء العمل » ؛ وكثيرا ماردد المستعمرون هــــذا المعنى فى إجتماعاتهم العامة ومطالبهم وأمام اللجان التى كانت تتكون من حين لآخر لدراسة موضوع العمل .

وفى كينيا تفرض الحكومة على كل ذكر أفريقى تعدو سنه السادسة عشرة ضريبة كوخ وجزية فيدفع ١١ شلنا فى السنة عن الكوخ الواحد فإذا ملك أكثر من ذلك ارتفعت الضريبة . ونظرا لفداحة هذا المبلغ لايسع الكثيرون من أهل البلاد أداءه إلا عن طريق العمل فى مستعمرات البيض .

ولقد قدر أن ٤٥٠,٠٠٠ شخصاً يدفعون سنوياً ماجملته ٦٠٠,٠٠٠ جنيه . أى مايعادل ٢٧ شلناً للرأس الواحد .

سياسة الأراضى ومشكلة العمل :

شرحنا من قبل السياسة المتبعة من حيث تخصيص أراض لكل من الجنسين الأوربى والإفريقى ، ولما كانت المناطق المحجوزة للإفريقيين ضئيلة نسبياً وموارد العيش فيها غير يسيرة ، فإنهم فى هذه الحالة يجدون أنفسهم مضطرين إلى التماس الرزق عن طريق العمل لدى البيض .

أضف إلى هذا أن الحكومة لاتبذل جهودا واضحة من أجل تنمية الزراعة وترقيتها فى المناطق المخصصة للوطنيين ، ولعل هذا الإهمال أو الإغفال أمر متعمد ، يراد به حملهم على التوجه إلى المزارع حيث يعملون فيها .

ومن هذا العرض الموجز الذى أوردنا أهم عناصره يمكن أن ندرك سبباً رئيسياً من أسباب الانتقاض أو الثورة من جانب أهل كينيا ضد الرجل الأبيض وحكومته .

القسم السادس

نظام الحكم حتى ثورة ١٩٥٢

فى عام ١٩٠٦ صدر « أمر فى المجلس » ويقضى بإنشاء مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى واجتمعت الهيئتان لأول مرة فى عام ١٩٠٧ . وكان الأول يضم منذ البداية أعضاء أوربيين من غير الموظفين العموميين ، ثم أضيف عضو هندى فى عام ١٩٠٩ . أما أشتراك الأولين فى المجلس التنفيذى فلم يبدأ إلا عام ١٩١٠ . وأدخل نظام الانتخاب على أساس الجنس عام ١٩١٩ حين نص على انتخاب ١١ أوربياً وهنديين فى ١٣ دائرة ، وأدخلت فيما بعد تعديلات متتالية كان الهدف الأساسى منها زيادة نسبة الأعضاء من غير الموظفين ، الأمر الذى يتضح من الجدول التالى عن الفترة الممتدة بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٥٢ (قبل إعلان حالة الطوارىء بشهور قلائل) :

السنة	الجانب الحكومى	الجانب غير الحكومى				
		أوربيون	إفريقيون	هنود	عرب	المجموع
١٩٢٠	١٨	١١	—	٢	١	١٤
١٩٢٤	٢٠	١١	—	٣	١	١٨
١٩٢٧	٢١	١٢	—	٥	١	١٨
١٩٣٤	٢١	١٣	—	٥	١	١٩
١٩٤٤	٢١	١٢	١	٥	١	١٩

السنة	الجانب الحكومى	الجانب غير الحكومى				
		أوربيون	إفريقيون	هنود	عرب	المجموع
١٩٤٧	٢١	١١	٢	٥	١	١٩
١٩٤٨	٢٦	١١	٤	٥	٢	٢٢
١٩٥٢	٢٦	١٤	٦	٦	٢	٢٨

والملاحظات التالية توضح حقيقة الأرقام الواردة فى الجدول السابق :

١ — ظل الاعضاء بالجانب الحكومى (من الاعضاء بحكم وظائفهم والموظفين بالتعيين وغير الموظفين ممن يختارون بالتعيين) يمثلون الأغلبية فى المجلس التشريعى ثم أصبحوا أقلية منذ سنة ١٩٤٨ من الناحية العددية فقط لان الأعضاء المعينين كان يراعى فى اختيارهم كونهم أشد ميلا إلى تأييد وجهة النظر الحكومية .

٢ — ابتداء من عام ١٩٢٧ بدأ تعيين أعضاء أوربيين لتمثيل المصالح الإفريقية وذلك إتجاه غير سليم لانهم لابد أن يجعلوا الغلبة لمصالح الجنس الذى ينتمون إليه إذا ما تعارضت تعارضا أساسيا مع المصالح الإفريقية . فضلا عن أن هذا الوضع معناه تأكيد نظرية عدم المساواة بين الاجناس والحكم على الإفريقيين بأنهم غير أهل للاشتراك فى إدارة شئون بلادهم .

٣ — عين إفريقى لأول مرة بالمجلس التشريعى سنة ١٩٤٤ ثم زيد العدد تدريجياً ولكن ممثلى الإفريقيين لم يتجاوزوا ستة أعضاء فى سنة ١٩٥٢ مقابل ١٤ أوربيا (فى الجانب غير الحكومى) بالرغم من التفاوت البالغ من حيث العدد بين الإفريقيين والأوربيين .

٤ — بالرغم من أن الأقلية الآسيوية حوالى ثلاثة أمثال الأوربيين لم يتجاوز عدد ممثليها فى المجلس التشريعى ستة أعضاء (١٩٥٢) .

٥ — لم يكن انتخاب ممثلى الأجناس المختلفة قائما على أساس القائمة الانتخابية الموحدة وهذا تطبيق لسياسة التمييز العنصرى المتبعة فى غير كينيا ويتعارض مع المبادىء الديمقراطية السليمة .

٦ — تضمن دستور عام ١٩٥٢ تغييرات جديدة فلم يعد اختيار الأعضاء الإفريقيين بالتعيين وإنما أصبح يتم وفقا لأسلوب معقد من الانتخاب غير المباشر . وكان أبرز الستة المستر إليود ماثيو Eliud Mathu من قبيلة كيكويو . ولاول مرة نص على أن يكون أربعة من الأعضاء الآسيويين من غير المسلمين واثنان من المسلمين . وكذلك اشترك فى المجلس التنفيذى أعضاء من غير الجانب الحكومى منهم أوربيان وواحد عن كل من الإفريقيين والآسيويين .

وبالرغم من التعديلات والتغييرات المتلاحقة ظلت السلطة الفعلية فى أيدى غير الإفريقيين وهذا كان ، إلى جانب مشكلات الأرض والعمل والضرائب ، من عوامل السخط الرئيسية فى البلاد .

ويحاول البيض تبرير تلك الظاهرات بعدم استعداد الإفريقيين للاضطلاع بالإدارة إلا أن المسئولية عن هذا القصور تقع على عاتق السلطات القائمة بالإدارة بسبب تقصيرها فى توفير التسهيلات التعليمية والخدمات الثقافية الواجبة . ويحدثنا الزعيم جومو كنياتا Jomo Kenyatta أنه بالرغم من الضرائب الكثيرة التى يؤديها الإفريقيون

فالتعليم الذى توفره السلطات لأطفالهم ضئيل القدر . وبالرغم من عدم وجود إحصاء رسمى عن عدد الأطفال فى سن الالتحاق بالمدرسة نستطيع أن نجعل عدتهم تتراوح بين ٥٠٠٫٠٠٠ و٦٠٠٫٠٠٠ طفل . وطبقاً لتقرير إدارة التعليم فى كينيا عام ١٩٣٧ كان عدد تلاميذ المدارس الأولية ١٠٠٫٨٧٢ منهم ٣١٧٥ تلميذاً بالمدارس الأولية ، ٦١٫٢٢٠ تلميذاً فى مدارس لا تقدم لها الحكومة أية إعانة(١) . ويقول المصدر ذاته إن ما ينفق على تعليم الفرد الواحد فى السنة ثمانية شلنات بينما يتكلف تعليم عدد يقل عن ألفين من الأطفال البيض ٤٩٫٢٥٥ جنيها انجليزيا . ومعنى هذا ، كما قال الزعيم الإفريقى المشار إليه : « أن الفقراء هم الذين يدفعون ثمن تعليم الأغنياء » .

ومما يلفت النظر أن اهتمام الإدارة الأجنبية كان منصرفا إلى التعليم الأولى البسيط . أما التعليم المتوسط والثانوى والفنى والعالى فموضع الإهمال البالغ ، وبذلك اتجهت السياسة التعليمية إلى منع قيام طبقة مثقفة تثقيفاً صحيحاً تستطيع أن تتولى الادارة والحكم أو يعاروا داشتراكهم فيه ، وخشية أن تكون عاملا فى إنماء الوعى القومى .

ننتقل الآن إلى موضوع الإدارة الوطنية فى المناطق المخصصة للقبائل الإفريقية وهنا نجد أنفسنا أمام نظم رئيسية ثلاثة : فهناك أولا الرؤساء

---

(١) طبقا لإحصاء عام ١٩٤٧ كان بالبلاد ٤٥ مدرسة أميرية (١٠ أوربية ١٤ هندية ، ٧ عربية وصومالية ، ١٥ إفريقية ، ٢٣٣٦ مدرسة غير أميرية منها ٢١٤٩ مدرسة إفريقية . وهذه المدارس أشبه بالكتاتيب التى كانت معروفة فى مصر من قبل .

الذين تختارهم الحكومة وتمنحهم المرتبات لقاء المسئوليات التي يضطلعون بها . وكان المفروض أن تعمد إلى اختيار الاشخاص الذين تدين لهم القبائل بالولاء وتكن لهم الاحترام لاكثر من سبب أو اعتبار ، وهؤلاء عادة من لهم مكانتهم ومركزهم بين ذويهم بما يشبه عملية « الانتخاب الطبيعي » .

ولكن الحكومة لم تكن تسير على هذه القاعدة وإنما تعين من تشاء بغض النظر عن السن أو المكانة فى هذه المناصب الهامة ، متذرعة بأنها تختار أصلحهم وأوفرهم استعداداً من ناحية النشاط أو التعليم وما إلى ذلك من الاعتبارات . ولكن الواقع أن الحكومة لا تريد الاستعانة بالقادة أو الزعماء « الطبيعيين » خشية نفوذهم على القبائل والعشائر . ولا ريب أن اختيار من دونهم شأنا معناه إثارة البغضاء . وتمشياً مع هذه السياسة الهادفة إلى التفرقة تلق الحكومة تعمد أحيانا إلى تعيين رئيس من قبيلة للإشراف على شئون قبيلة أخرى . وكان من السهل الدفاع عن هذه الأساليب لو كانت السياسة المتبعة تعمل فعلا من أجل قيام حكومة وطنية مركزية وبقصد القضاء على القبلية بصورة عملية .

وإلى جانب الرؤساء نجد المحاكم الوطنية وتعينهم الحكومة طبقاً لقواعد المحاكم الوطنية الصادرة عام ١٩١٣ ، ولهذه المحاكم اختصاص الفصل فى الدعاوى المدنية المترتبة على الخلاف بشأن الملكية ما دامت الأخيرة التى هى موضع النزاع لا تتجاوز قيمتها مبلغاً معينا من المال . ولها كذلك أن تفصل فى بعض التصرفات أو الجرائم التى تعد مخالفة للقوانين الوطنية السائدة ، وتأمر بالغرامة أو الحبس (لأمد معين بشرط موافقة مأمور الجهة) . ويلاحظ أن الرسوم التى يؤديها المتقاضون من

نصيب أعضاء المحكمة (لتغطية مرتباتهم ونفقاتهم) . أما الغرامة التى يحكم بها فتضاف إلى الإيرادات العامة .

وأخيرا لدينا المجالس الوطنية فى المراكز الإدارية المختلفة التى تنقسم إليها البلاد . ويتكون الواحد منها من المأمور (رئيسا) واثنين من الافريقيين يعينهما الحاكم أو القبائل . ومدة المجلس ثلاث سنوات ، ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر ، وله أن يصدر قرارات فى المسائل ذات الصبغة المحلية البحتة ، كما أن فى استطاعته أن يفرض بعض الرسوم للأغراض المحلية وأن يحصل على ريع ممن يمارسون التجارة فى المناطق المخصصة للوطنيين . ومما يلفت النظر أنه يجوز أن يمنع عرض أية مسألة يرى أنه غير مرغوب فيها من وجهة نظر المصلحة العامة .

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون الإشارة إلى الالتزامات المفروضة على الإفريقيين فى المناطق المخصصة لهم ، وأهمها : —

أولا : أداء الضرائب : فعلى كل فرد من الذكور بلغ السادسة عشرة من العمر وعلى كل أرملة ، أداء ضريبة كوخ وجزية[1] ، ويلاحظ أن الضريبة تتعدد حسب عدد الزوجات حتى ولو أسكنهن الزوج فى كوخ واحدة . أما الضريبة على الأرملة فكانت موضع النقد الشديد لأنه طبقاً للعرف السائد لا يعد الكوخ الذى تقيم به ملكا لها وإنما يملكه الابن أو أحد سلالة الزوج . ونحب أن نذكر بهذه المناسبة أنه فى أوغنده لا توجد سوى ضريبة فردة الرؤوس (أى الجزية) .

---

(1) Hut and poll tax .

ثانياً : السخرة : أى العمل بغير أجر وذلك فى مثل إنشاء الطرق والكبارى والمجارى المائية اللازمة للجماعة . وبالرغم من أن القانون لا يفرض السخرة إلا على القادرين من الذكور ، فكثيراً ما عمدت السلطات إلى استخدام النساء والأطفال .

ثالثا : العمل بأجر لمدة ستين يوما على الأكثر فى السنة فى أعمال مثل حمل موظفى الحكومة أثناء تنقلاتهم ، وإنشاء بعض المرافق العامة كالطرق والكبارى والسكك الحديدية .

ولا ريب أن هذه الأعباء الملقاة على عاتق أهل كينيا الوطنيين هوت بهم إلى مستوى الرق ، وهى قد تبدو طبيعية من نظام جعل من نفسه المالك للأرض ، واعتبرهم ـ أى أصحاب البلاد الشرعيين ـ مجرد مستأجرين .

القسم السابع

الحركة القومية وثورة ١٩٥٢

لم تمض سنوات قلائل على ابتداء الاستعمار الأبيض لكينيا حتى بدأت حركات التمرد والانتقاض ، بسبب سياسة المستعمرين الاقتصادية بصفة خاصة ، فثارت قبيلة ناندى فى عام ١٩٠٥ ، وقبيل الحرب العالمية الأولى حدثت ثورة فى صفوف قبيلة جيريانا (من الباتتو) وتقيم على مقربة من الساحل ، حين حاولت السلطات نقلها من موطنها إلى مكان آخر ، قيل طمعاً فى أراضيها ، وقيل لحملها على التماس العمل فى الموانى بسبب النقص فى الأيدى العاملة .

وكذلك شهدت الفترة السابقة للحرب المقاومة من جانب قبيلة ماساى لسبب الخلاف حول الاراضى .

فى أعقاب الحرب الأولى

ولما انتهت الحرب العالمية الأولى توفرت طائفة من العوامل كان لها أثرها القوى فى إشاعة السخط وإعداد النفوس للمقاومة :

١ — فبسبب الكساد الذى أصاب العالم فى عام ١٩٢١ عمد الفلاحون الأوربيون وقد تأثروا به ، إلى خفض أجور العمال الوطنيين بمقدار الثلث .

٢ — ترتب على هبوط قيمة العملة (وهى الروبية الفضية) أن عمدت الحكومة إلى استعمال الشلن السائد فى إفريقية الشرقية[١] ، وهذه التقلبات أوجدت شعورا من القلق بين الاهالى .

٣ — وبالرغم من ذلك رفعت الحكومة الضريبة من ١٢ إلى ١٦ شلناً ، كما بدأ تطبيق نظام « شهادات التسجيل » .

٤ — نشطت الحكومة عن طريق موظفيها فى « تشجيع » (وبعبارة أخرى إرغام) الأهالى ، وبخاصة النساء والأطفال ، على العمل فى مزارع البن .

٥ — قررت السلطات منح ألف مزرعة للجنود الانجليز السابقين . ولما عاد جنود كينيا الذين اشتركوا فى الحرب إلى ديارهم ، بعد أن أبلوا فى القتال بلاء حسنا ، شهدوا كيف أخرجت قبائلهم وأسراتهم من الأراضى التى كانت تقيم فيها ، كما كثر الحديث عن مشروعات جديدة للاستيلاء على مساحات أخرى من أملاك الاهالى .

جمعية إفريقية الشرقية الوطنية

فى ظل تلك الظروف قام «هارى ثوكو» Harry Thuku ، وكان من موظفى الحكومة ، بإنشاء ما عرف باسم « جمعية إفريقية الشرقية الوطنية » East Africa Native Association ، وهدفها

---

(١) يعادل الشلن الانجليزى ، وينقسم إلى ١٠٠ سنت .

الدفاع عن حقوق الإفريقيين الاقتصادية والسياسية، فكانت أول منظمة من هذا القبيل ؛ وبذلك يمكن القول أن الحركة القومية المنظمة قد بدأت لاول مرة فى كينيا .

وراح الزعيم الوطنى يعقد الاجتماعات التى يفد إليها الآلاف ،وأخذ المتكلمون يتحدثون عن الحقوق السياسية والمساواة والحريات . ولكن إلى جانب هذا نرى ظاهرة لها أهميتها هى استخدام الدين وسيلة لإنهاض الهمم وبيان شرعية مطالب السكان . ولهذا كان القادة يحدثونهم «أن الله لا يميز بين الأبيض والأسود» ، و «أنهم جميعاً أبناء آدم ومتساوون أمام الله ...» .

وهكذا عرفت الجماهير أن الاديان السماوية تحض على المساواة وتستنكر التمييز على الاساس العنصرى أو اللونى .

العدوان على الأهالى :

وإذ شعرت السلطات بازدياد نفوذ الزعيم والخطر الكامن وراء دعوته سارعت إلى القبض عليه ، ويلاحظ أن قانون نقل الوطنيين الصادر فى عام ١٩٠٩ أجاز للحاكم أن يأمر بنقل أى وطنى إلى أى مكان إذا ماكان خطراً على الأمن والنظام وبدون توجيه اتهام معين أو محدود إليه .

وزج بالرجل فى سجن نيروبى ، وفى المساء تجمع الألوف من الناس وظلو جالسين أمام الأبواب ، فاذا أصبح الصباح كان عددهم

قد تضخم بمن انضم إليهم . وتوجه قادتهم إلى المسئولين يرجون الافراج عن الزعيم الذى لم يرتكب إثما ولم يخرق القانون والنظام . وفجأة راحت قوة البوليس تطلق النار على الآمنين الذين لم يتوقعوا غدراً أو خيانة ، فبلغ عدد القتلى ثمانية عشر شخصا . ومن عجب أن السلطات اعترفت فيما بعد أن حادث الاعتداء وقع خطأ ، ولكن كان له مايبرره فى ظل تلك الظروف ! وعلى أثر العدوان قامت الحكومة بترحيل هارى ثوكو واثنين من أبناء عمومته ، ولكن ذكراه ظلت عالقة بالأذهان ، والأثر الذى أحدثه لم يزل إذ أنه أول زعيم وطنى وقف يدافع عن حقوق البلاد .

حل الجمعية :

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن السلطات عمدت إلى مقاومة الجمعية ، فحاولت عن طريق أعوانها تأليف هيئات مماثلة ترعاها ، وبذلت الجهود للتفرقة . وإذ عجزت لم يسعها إلا الأمر بحل الجمعية واعتبارها غير قانونية ، فكانت النتيجة أن تحول نشاطها إلى الخفاء أى أصبحت « جمعية سرية » وتكونت الخلايا فى كل مكان ، ولاتضم الواحدة منها سوى العدد القليل من الأعضاء .

جمعية كيكويو المركزية :

وفى عام ١٩٢٤ أعلن أن لجنة برياســــة أورمسبي جور ستقوم بزيارة شرق إفريقيــة لدراســة مســائل مختلفــة وفى مقدمتهــا وضع

الأراضى فى كينيا . ولما كانت «جماعة افريقية الشرقية» ممنوعة من مزاولة أى نشاط ، اجتمع نفر من شباب البلاد وألفوا ماأطلقوا عليه اسم جماعة كيكويو المركزية » ، وأعدوا مذكرة أقرها الرؤساء والزعماء متضمنة كافة المسائل التى كانت موضع الشكوى ، ومعبرة عن الآمال والأهداف التى تجيش فى نفوس الأهالى الإفريقيين . وفيما يلى أهم النقاط التى تناولتها المذكرة :

مسألة الأرض :

فيما يختص بمسألة الأرض فإننا نرجو باحترام تعديل قانون أراضى التاج لعام ١٩١٥ (والخاص بمستعمرة كينيا) بحيث يعترف بحقوق الوطنيين فى الأرض ، وهى الحقوق التى ألغاها القانون سالف الذكر دون أن يوفر اطمئنانا مقابل ما كان لنا من قبل ، وبذلك تركنا وليس لنا أى حق قانونى اطلاقا فى أراضينا وجعلنا مجرد مستأجرين تحت إرادة التاج . وإلغاء حقنا القانونى فى الأرض عرض بعض أهلنا للاستغلال وكذلك انتزعت منهم ممتلكاتهم لصالح غير الوطنيين ، كما أنه حرمنا أى ضمان ضد أية محاولات فيما بعد للاعتداء على أراضينا.

وكذلك نرجو ألا يمر مشروع القانون الخاص بإنشاء هيئة وصاية على أراضى الوطنيين . وعلى النقيض من ذلك فإننا نتقدم فى احترام بالمطالب الآتية :

(ا) قبل اتخاذ أى إجراء يجب أن يعطى لكل مالك من كيكويو مايثبت ملكيته حتى يطمئن إلى أن أحدا لن ينزع منه أرضه .

(ب) عدم إجراء أى تبادل فى « المنطقة المخصصة للوطنيين » بين أهل كيكويو وغير الوطنيين ، لكى يطمئن الأولون إلى أنهم لن يحرموا من أرضهم بهذه الوسيلة .

(ح) ابقاء الأرض فى أيدى مجالس الكيكويو (القبلية) على أن تكون لها سلطة التصرف فيها طبقاً للتقاليد المرعية بدون تدخل من موظفى المنطقة .

(ء) ألا يتدخل الموظفون فى المجالس التى تتصرف فى الأرض ، بوصفهم رؤساء لهذه المجالس .

(ه) عدم التأجير لغير الوطنيين فى داخل أراضى كيكويو ، وحيث تم ذلك فى الماضى يجب دفع تعويض إلى أصحاب الأرض الذين أصابهم الضرر (أو إلى أعقابهم اليوم) .

(و) وقف إصدار تراخيص الاستيذان (الإقامة) المؤقت لغير الوطنيين وذلك فى أراضى كيكويو ، لأن هذا يؤدى إلى نزعها من أيدى رجال القبيلة .

(ز) كافة أراضى كيكويو التى أعطيت للغير يجب إعادتها إليهم إذا أمكن (أو لذويهم) على أن يدفع التعويض عن الخسائر التى تحملوها خلال السنوات التى نزعت منهم الأرض خلالها .

(ح) السماح لأهل كيكويو بزراعة المحاصيل التجارية مثل البن العربى (يقصد اليمنى) فى الأراضى التى يشغلونها وذلك بدون إقامة أى عائق فى وجوههم .

(ط) تدريب أهل كيكويو على الأعمال الزراعية حتى يعملوا ويشجعوا غيرهم على الزراعة ، بدلا مما تقوم به الحكومة من إرسال أناس لتعليم شعب كيكويو ولا يبذلون إلا القليل من الجهد .

وإننا نرجو أن نلفت نظركم إلى أن أهل كيكويو قد فقدوا الثقة فى تخطيط الحدود إذ ثبت عدم جدوى ذلك فى الماضى حيث جرت العادة على تجاهل تلك الحدود المرسومة ومنح الأراضى التابعة للمناطق المخصصة للوطنيين فى كيكويو إلى غيرهم .

تمثيل الوطنيين :

وإذ نأخذ فى الاعتبار أن سكان كينيا الوطنيين يمثلون أغلبية هائلة بالقياس إلى الجاليات غير الوطنية فاننا نرجو :

(ا) أن يسمح للسكان الوطنيين بأن ينتخبوا ثلاثة إفريقيين واثنين من الأوربيين كخطوة مبدئية ، لتمثيل المصالح الوطنية ، على أن ينتهى الأمر أخيراً بأن يكون للوطنيين الأغلبية فى المجلس التشريعى .

(ب) أن ينتخب الوطنيون ثلاثة من جنسهم لتمثيل مصالحهم فى المجلس البلدى .

التعليم

(ا) جعل التعليم الابتدائى والزراعى والمنزلى إجباريا بالنسبة إلى الأولاد والبنات الوطنيين .

(ب) إنشاء عدد كاف من المدارس الثانوية والعالية فى جميع المناطق التى يقيم فيها الوطنيون حتى ينقلوا التعليم الراقى إلى الصبيان الوطنيين الذين أتموا التعليم الابتدائى .

(حـ) أن تشجع المجالس الوطنية فى الأقاليم على أن ترسل الأكفاء من الأبناء إلى انجلترا وغيرها للتزود بالتعليم الجامعى أو العالى فى الآداب والطب والهندسة والزراعة وغيرها .

(د) أن تضع الحكومة نظاما للمنح الدراسية Scholarships بقصد تعليم ذوى الكفاية من الوطنيين فى داخل البلاد أو الخارج .

مشكلات العمل

نرجو : —

(ا) إلغاء ال « كيباندى » وشهادات التسجيل التى تحد من حرية رعايا التاج الوطنيين فى التنقل ، والتى تسهل الجهود المبذولة لإبقائهم فى حالة العبودية .

(ب) إزالة كافة القيود المفروضة على الوطنيين بشأن زراعة البن العربى وغيره من المحاصيل الاقتصادية فى مزارعهم .

(حـ) توفير الضمان اللازم للوطنيين بعدم إرغامهم على هجر أرضهم للعمل عند الأوربيين ما داموا يدفعون ما يطلب منهم وينتجون المحاصيل فى مزارعهم .

(د) إعفاء النساء من ضريبة الكوخ والرأس أسوة بما هو جار فى حالة الأرمل التى تجاوزت سن الحمل .

وأخيراً وصلت اللجنة وعقدت أحد اجتماعاتها الذى دعت إليه الرؤساء وأعضاء . كيكويو المركزية » للإدلاء بآرائهم . وهنا يحدثنا الزعيم الكينى چومو كنياتا أن هؤلاء القادة وفدوا إلى مكان الاجتماع ومن ورائهم الآلاف من مواطنيهم . وتكلم مفتش المنطقة فطلب إليهم الإيجاز فى الحديث نظراً لما يشعر به أعضاء اللجنة من التعب الشديد بسبب رحلتهم الطويلة ، كما طلب اليهم أن يثقوا بأنه أطلع اللجنة على كافة مطالبهم ، وأن الموظفين المحليين جميعاً ، وكلهم حريص كل الحرص على ما فيه رفاهية الإفريقيين لم يدخروا وسعا من أجل ترقية أحوالهم ، وختم خطابه قائلا أنه لا يشك فى أنهم سيؤكدون للجنة ما يشعرون به من سعادة ورضاء إزاء ما فعلته الحكومة نحوهم ومن أجلهم ، ثم دعا زعيمهم الأكبر إلى أن يتحدث إلى اللجنة .

ووقف الزعيم وبعد أن رحب باللجنة باسم شعبه قال : « إننا نعرف أن المفتش قد تحدث إليكم عن سعادتنا ورضائنا . وإذا كنا لا نريد أن نعقب على إخلاصه ، فإننا نريد منكم أن تبلغوا ملككم أننا منذ

العصور الموغلة فى القدم قد أقمنا فى الأرض التى كانت ملكا لنا والتى كانت مصدر العيش لنا ولما نملك من ماشية . . . ولكن هدوءنا قضى عليه نقل ملكية أرضنا . ففى كل سنة أخذت منا الأرض شطراً بعد آخر دون موافقتنا وبغير تعويض . . إننا نعلم أنكم حضرتم هنا لتروا بأنفسكم حالنا وترفعوا التقارير بشأن درجة السعادة والرخاء اللذين نتمتع بهما واللذين أسبغتهما علينا حكومتكم . وإنا نأمل ؛ بعد أن تروا الأمور على ما هى عليه ، أن تعودوا إلى وطنكم لتحدثوا مليككم أن شعبا مزارعا مثلنا لا يمكن أن يكون سعيداً بغير الأرض » .

ولم يكد الزعيم ينتهى من كلمته حتى تقدم شباب الجمعية بالمذكرة التى سبق إعدادها ، ودارت مناقشات طويلة حول محتوياتها واشترك فيها الجميع من الشيوخ والشبان ، وراحوا يبثون شكاويهم وآلامهم ويعبرون عن مطالبهم من الناحيتين العامة والمحلية ، وبدا واضحاً أن الآلام واحدة والمطالب واحدة ، ذلك أن المشكلات واحدة .

وانتهت الجلسة . وعادت اللجنة إلى بلادها لترفع تقريرها عما رأت وسمعت ، ولكن الحكومة البريطانية لم تفعل شيئا جديا للرعايا الإفريقيين ، وقد حلت الجمعية عام ١٩٤٠ بحجة وجود اتصال بينها وبين الإيطاليين فى الصومال .

نشاط الجمعية

أما جمعية كيكويو فعملت على دعم مركزها وتوسيع نطاق نشاطها وتقوية الصلات بينها وبين عامة الناس ، وظلت تتزعم حركة الكفاح القومى فى البلاد ، وهنا يبرز أمامنا من بين أعضائها وقادتها بعبارة أدق الزعيم الوطنى الكبير « چومو كنياتا » وسنعود إليه فى موضع آخر .

وتألفت فى إقليم كاڤيروندو هيئة للدفاع عن مصالح دافعى الضرائب ولكن القيادة ظلت فى يد الجمعية التى خرجت عن الدائرة المحلية وصارت ذات طابع قومى عام ، فانشأت لها فروعا فى مختلف أرجاء البلاد ، وأدخلت إلى صفوفها القبائل الأخرى ، وجعلت هدفها العمل على الدفاع عن حقوق ومصالح الإفريقيين جميعاً بغير تمييز .

وخلال تلك السنوات حدثت عمليات عدة من الاستيلاء على أراضى الوطنيين فكانت تحتج عليها الجمعية لدى السلطات المسئولة فى البلاد ولدى حكومة لندن ذاتها . وكثر ورود اللجان البريطانية للتحقيق والاستقصاء ، وهنا تتولى الجماعة الاتصال بها وتوضيح وجهات نظر الأهالى وأسباب شكواهم .

ويكفى أن نضرب هذا المثل[1] لبيان مبلغ حرص الجمعية على المصالح

---

(١) أورده «جومو كنياتا» فى كتابه Kenya : The Land of Conflict ص ٣١

الوطنية ، ففى سنة ١٩٣٨ وقع ما يعرف بحادث الماشية فى المنطقة المخصصة لقبيلة واكامبا ، ذلك أن المستعمرين لاحظوا أن عدد الماشية لدى القبيلة قد زاد إلى حد كبير بما أصبح خطراً يهدد التربة . وكانت القبيلة تدرك هذه الحقيقة ولكنها لم تعرف وسيلة يمكن بها تلافى الأمر وهنا فوجئت بقوة عسكرية تهبط على أرضها لتأخذ (تصادر) جانبا من ثروتها الحيوانية حيث تباع بأثمان بخسة للغاية . وغضبت القبيلة لأن الماشية مصدر رزقها ومظهر ثرائها ومركزها الاجتماعى .

سارعت الجمعية إلى إرسال برقية إلى الحكومة البريطانية وتحدثت الصحف فى انجلترا ، ولكن الحكومة فى كينيا لم تفعل شيئاً . وهنا تجمع ألوف من أبناء القبيلة وساروا إلى نيروبى لمقابلة الحاكم ، فلما رفض الالتقاء بهم افترشوا الأرض فى نظام وظلوا على ذلك الوضع ستة أسابيع . وأخيراً وعد الحاكم أن يقابلهم إذا عادوا إلى ديارهم وهناك تحدث محاولا تهدئتهم وأعلن أن مصادرة الماشية إجراء لن يتكرر وأن الماشية التى لم يتم بيعها ستعود إلى أصحابها . ولكن لم يكد الرجل يغادر المكان حتى نكثت السلطات بالوعد ، وإذا بعمليات مصادرة الماشية تجرى أكثر من مرة . ولعل هذا الحادث كاف للدلالة على تضاؤل ثقة الوطنيين فى عدالة الحكم وصدق الوعود .

الحرب العالمية الثانية :

نشبت الحرب العالمية الثانية ولم يمض وقت طويل حتى اشتركت ايطاليا الفاشية إلى جانب ألمانيا النازية ، وسقطت فرنسا تحت أقدام

الألمان وقامت حكومة فيشي الخاضعة لسلطان الأخيرين . وهنا عمدت بريطانيا إلى مستعمراتها الإفريقية لتجنيد الوطنيين ، وانضم عدد كبير من أهل كينيا إلى القوات البريطانية حيث أبلوا بلاء عظيما ضدالقوات الإيطالية فى شرق إفريقية والفرنسيين فى مدغشقر ، كما حاربوا أبناء اليابان فيما بعد . وكذلك استخدمت القوات البريطانية والمتحالفة عدداً من العمال الكينين ، وهنا أمر يسترعى الإهتمام ذلك أن المستعمرين طلبوا من السلطات العسكرية ألا تستخدم أهل كينيا فى هذه الأعمال لأنها تدفع لهم أجوراً مرتفعة ، الأمر الذى لا بد وأن يحمل أخوانهم ممن يعملون فى المزارع البيضاء على المطالبة بأن تزاد أجورهم (١) ؛ ونزلت السلطات البريطانية على الطلب وامتنعت عن استخدام العمال من أهل كينيا .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تعين على البلاد أن تمون بالغذاء القوات المتحالفة فى الشرق الأوسط ، فصارت تبعث بمقادير كبيرة من الشاى والبن والقمح والكتان والذرة وغير ذلك من المنتجات .

وهكذا أسهمت كينيا بنصيب يفوق طاقتها فى المجهود الحربى ، وكان جزاؤها على تلك الخدمات من جانب الرجل الأبيض الذى يبسط سلطانه عليها أن أصدر الأوامر منذ ابتداء عمليات القتال بحل « جمعية كيكويو المركزية » وتحريم اجتماعاتها ونشاطها ، ومصادرة المجلة التى تنطق بلسانها ؛ كما اعتقل الكثيرين من أعضائها وكان جزاؤهم السجن أو النفى . وأمعنت السلطات فى سياسة العسف ، فحرمت الاجتماعات وقيدت الحريات ولم تسمح لأى فرد أن يرفع الصوت مطالباً بالإصلاح أو

العدالة . وإن ليو نارد وولف لم يبالغ إذ قال « خلال أربعين عاما ضحيت مصالح ثلاثة ملايين من الإفريقيين لصالح حفنة من الأوربيين . إن القول بأن حكومة كينيا ، خلال تلك السنوات ، أدارت البلاد لمصلحة الشعب الإفريقي أو نظارت إلى رفاهيتهم وتقدمهم على أنها وديعة مقدسة أكذوبة مليئة بالنفاق » .

ولم تقف النكبات التى أحاقت بكينيا خلال الحرب وبسببها عند هذا الحد ، بل تعرضت البلاد للمجاعة . ففى عام ١٩٤٣ كان هناك حوالى ربع مليون يشتغلون لصالح الأغراض العسكرية على اختلاف أنواعها كما ارتفعت الأسعار بسبب إصدار المنتجات الغذائية والزراعية إلى القوات المتحالفة ، وكانت النتيجة أن انتشرت المجاعة فى صفوف الوطنيين وهلك عدد وافر منهم بينما كانت الأقلية البيضاء تستغل ظروف الحرب للإثراء الفاحش.

ولم تكد الحرب تضع أوزارها حتى تحركت البلاد معبرة عن آلامها ومطالبة بضروب من الإصلاح لتحسين الأحوال . والواقع أن عوامل عدة ظلت تتجمع وتتراكم وتفعل أثرها فى إنماء الوعى القومى . فالحرب بآثارها ونكباتها أشعرت أهل البلاد أن الرجل الأبيض لا ينظر إليهم إلا على أنهم أصلح موضع للاستغلال .

واستطاع بعض أبناء البلاد أن يتأثروا بالحضارة الأوربية ، وأن يتلقوا التعليم الأوربى الحديث فى الخارج ، فعرفوا معانى الحرية وعادوا إلى بلادهم يطالبون بها ويحاولون تطبيقها ، وهالتهم الفوارق العنصرية

التى فرضها الرجل الأبيض ، كما راعتهم سياسة الاستيلاء على الأراضى واحتكارها . وأكثر من هذا فقد اتصلوا بالعالم الخارجى وتأثروا بنظريات التقدم والاستقلال والديمقراطية .

وترتب على ازدياد النشاط الاقتصادى وبخاصة بسبب الحرب وفى السنوات التالية تدفق عدد كبير من الإفريقيين للعمل بالمدن وتكونت طبقة عمالية كبيرة سرعان ما نما لديها وعى قوى ورأت فى السيطرة الاقتصادية والسياسية التى احتكرها البيض عائقا يحول دون ارتقائها وقد لعبت هذه الطبقة وقيادتها دوراً هاما فى تنمية الحركة الاستقلالية .

وفى أعقاب الحرب اشتد الصراع فى اتحاد جنوب افريقية فإذا بالإفريقيين يطالبون بالمساواة مع الأوربيين ومن الطبيعى أن يحدث رد فعل لهذا كله فى كل أهل كينيا والأقاليم المجاورة . وشهد الكينيون كيف استردت إتيوبيا استقلالها ، وكيف طرد الطليان من اريتريا ، وكيف نمت الحركة الوطنية فى السودان . لقد كانت تلك الأحداث جميعاً عاملا قويا فى تنبيه الأذهان ، فقام أبناء كينيا يطالبون بحرياتهم المسلوبة وحقوقهم المغتصبة ، وأخذت الدعوة تنتشر على نطاق واسع وراح القادة يخاطبون الجماهير ويحثونها على العمل ، وتعددت المطالب التى قدمت إلى السلطات ولكن الأخيرة لم تحاول القيام بالاصلاحات الضرورية الواجبة بل بالعكس من ذلك عمدت إلى أساليب الكبت والعنف .

اتحاد كينيا الافريقى

وفى سنة ١٩٤٤ تكون اتحاد كينيا الإفريقى Kenya African Union وهو جبهة وطنية تعمل من أجل الإفريقيين جميعاً بغير نظر إلى أصلهم القبلى أو ديانتهم أو طبقاتهم أو مهنهم . وأعلن الاتحاد برنامجه فى يونيو من عام ١٩٤٧ متضمنا المطالبة بالحكم الذاتى مع التعهد بالمحافظة على حقوق الأقليات العنصرية ، وزيادة تمثيل الإفريقيين فى المجلسين التشريعى والتنفيذى فورا ووقف تملك البيض للأرض ، وتقرير التعليم الإجبارى ، وإلغاء الكيباندى والقيود المفروضة على نشاط الإفريقيين وحرياتهم ، والأخذ بمبدأ المساواة فى الأجر عن العمل المتساوى مع رفع أجور العمال الإفريقيين .

حقيقة القومية الافريقية

وحاول البعض الانتقاص من القومية الإفريقية فرماها بالتعصب ولكنها فى الحقيقة لا تعدو كونها رفضاً للسيطرة الاستعمارية وتسلط الجنس والتمييز . والمظالم التى سببت نمو هذا الجانب السلبى من القومية كانت بطبيعة الحال استغلال العمل الافريقى الرخيص ، وفرض الضرائب بغير موافقة ممثلى الشعب ، ونقل الأرض لكى يستغلها الأوربيون فى ظل نظام سياسى تتحكم فيه الدولة الاستعمارية أو الأوربيون المحليون . أما من ناحيتها الإيجابية فالقومية الإفريقية تمثل الشعور الإفريقى بشأن المساواة بين الأفراد بغض النظر عن الجنس أو اللون ، وهذا أمر يستند إلى

المساواة التى يؤمن بها الغرب . إنها مطلب من أجل إلغاء الإمتيازات العنصرية وإتباع سياسة تقوم على التوزيع العادل للممتلكات والأعباء الاجتماعية والاقتصادية . إنها تمثل جوهر المشكلة فى الأقاليم المستعمرة والمتعددة الأجناس فى القارة الإفريقية(١) .

ثورة عام ١٩٥٢

أخذ التذمر يزداد بسبب تجاهل الإدارة البريطانية للمطالب الإفريقية وموقف التعنت والتهديد من جانب المستوطنين . ففى عام ١٩٥٠ عقد الأخيرون اجتماعا فى نيروبى من أجل تكوين جبهة متحدة تقف فى وجه الإفريقيين . وتكرر الاجتماع فى العام التالى ، واتخذ الأوربيون طائفة من قرارات أهمها(٢) :

١ — الضغط على حكومة كينيا لوضع جميع الرسميين فى خدمه فكرة الزعامة الأوربية .

٢ — تشكيل وحدة عسكرية بريطانية بحتة لمواجهة احتمالات التجاء الإفريقيين إلى أساليب العنف .

٣— محاولة كسب تأييد البريطانيين بصفة عامة

---

(1) International Affairs :Africa,«Vol.36. No. 4», October 1960, p. 436 .

(١) صلاح صبرى : إفريقيا وراء الصحراء ، ص ٩٠

وفى سنة ١٩٥٢ نشبت الثورة المعروفة باسم « ماو ماو » Mau Mau التى أخمدت بمنتهى القسوة . وأعلنت الحكومة حالة الطوارىء فحرمت عقد الإجتماعات إلا بترخيص من سلطات الأمن ، وقررت أن أى تنظيم سياسى ذى صبغة قومية يجب ألا يزيد عددالإفريقيين فيه عن ٤٩٪ من المجموع الكلى للأعضاء ، وطبقت نظام تراخيص المرور ، ثم أقدمت على حل إتحاد كينيا الإفريقى عام ١٩٤٣ . وزج بالعدد الكبير من الزعماء والوطنيين فى السجون ، وصدرت الأحكام على عدد منهم فى مقدمتهم جومو كنياتا الذى اتهم بتدبير الثورة وصدر عليه الحكم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ، ولقد عبر عن الحقيقة إذ قال عند صدور الحكم[١] « إننا لسنا مذنبين ولن نقبل ما تدعونه ضدنا ، ونشعر بأن هذه القضية من وجهة نظرنا قد أعدت بقصد خنق الاتحاد الإفريقى لكينيا ، وهو المنظمة الإفريقية السياسية الوحيدة التى تكافح فى سبيل حقوق الشعب الإفريقى . وإننا سوف نستمر فى معارضتنا للتفرقة التى تتبعها حكومة هذه البلاد . ولن نقبل ذلك سواء كنا فى داخل السجن أو خارجه . وأنتم بوصفكم أوربيين من الطبيعى أن تشعروا بأن لدينا الدليل ضد عنف الأوربيين ، وقد كان نشاطنا موجها ضد الظلم الذى يرسف تحته الشعب الإفريقى وإذا كنتم تعتقدون أن مطالبتنا بحقوق الإفريقيين تجعل منا ماتدعونه من أننا من الماو ماو فإنه يؤسفنا أن يكون هذا هو اعتقادكم ، فإن مافعلناه ، وماسوف نفعله ونصر على الاستمرار

---

(١) شرحه ، ص ٨٦ .

فيه ، هو المطالبة بالحقوق للشعب الإفريقى بوصه من الآدبيين ، وفى أن نمارس ونتمتع بنفس الحقوق المكفولة لسائر البشر ، وإننا نتطلع إلى اليوم الذى يسود فيه السلام هذه البلاد وإن الحقيقة ستعرف للجميع بأننا نحن الزعماء الإفريقيين قد وقفنا فى جانب السلام . ولن يقبل أحد منا انتهاك حرمة المبادىء البشرية ، كما لن يقبل أحد منا الوسائل التى تتهموننا باتباعها ، وإنى لا أطالب بالعفو سواء عن نفسى أو عن زملائى » .

وجومو كنياتا من أبناء كينيا ممن نالوا حظا وافرا من الثقافة وقد التحق بجامعة أكسفورد حيث حصل على إجازة عالية فى علم الأجناس وكتابه Facing Mount Kenya دراسة دقيقة للحياة القبلية . وتزوج الرجل من إنجليزية وأنجب منها ولدين . وكان كنياتا من المؤسسين الأوائل لجمعية كيكويو المركزية ثم أصبح سكرتيرها العام وأهلته ثقافته العالية لكى يضطلع بعبء توضيح آرائها أمام اللجان المختلفة ووزارة المستعمرات ، ونشر رسالة بعنوان « كينيا أرض الصراع » عالج فيها مشاكل بلاده وأورد مقترحاته للاصلاح .

ولقد أثار اعتقال الرجل موجة من السخط فى البلاد وعاصفة من الإستياء فى العالم الخارجى وليس أدل على هذه الحقيقة من تطوع كثير من رجال القانون فى إنجلترا والسودان وغيرهما للدفاع عنه أمام القضاء . وأن هذا الإجراء التعسفى دليل على أن السلطات ضاقت ذرعا بنفوذ كنياتا على مواطنيه واستشعرت خطر دعوته القائمة على أساس المطالبة بالحرية والمساواة والعدالة والكرامة .

وبفضل الصحافة ووكالات الأنباء الإستعمارية اكتسبت حركة الماو ماو شهرة فى مختلف أنحاء العالم وحيكت حولها الأساطير ، فهى تهاجم خصومها من البيض وأعوانهم الخونة من أبناء البلاد فى الوقت الذى لا يتوقعون فيه اعتداء ، ورجالها مهرة فى التخفى والاختفاء ، ويستعملون الخناجر ولكنهم سرعان ما يلجأون إلى السهام المسمومة ، ولهم طقوس عجيبة . ولم تقف الدعاية الاستعمارية عند هذا الحد بل راحت تكيل للحركة الإتهامات ، فهى جمعية ارهابية لا تؤمن بغير العدوان وسفك الدماء ، ولا تفرق فى اختيار ضحاياها إذ منهم البيض والأسيويون والإفريقيون ، وهى متعصبة ضد المسيحيين والحضارة الغربية ، كما أنها خاضعة لمؤثرات خارجية ، شيوعية أو غيرها . والغرض واضح من تلك الإتهامات كافة ذلك هو حرمان الحركة من العطف من جانب الرأى العام العالمى ، وتبرير عمليات الإنتقام والقسوة التى عمد إليها الإستعمار للقضاء على القومية الكينية . إلا أن الواقع أن ثورة عام ١٩٥٢ كانت حركة شعبية تهدف إلى استخلاص الحقوق الإقتصادية والسياسية والإجتماعية .

أشرنا إلى إعلان حالة الطوارىء والتدابير التى اتخذت ، إلا أن أهم نتيجة ترتبت عليها نقل شعب كيكويو بأسره وعدده مليون ونصف من الأنفس إلى قرى جديدة ، وبررت الحكومة الإجراء بأنه يهدف إلى توفير إمكانيات التقدم الإقتصادى والإجتماعى ، وفرص جديدة

للخدمات التعاونية مثل المدارس والمراكز التجارية ؛ ثم أعقبه ذلك تثبيت ملكية المساحات التي يحوزونها . إلا أن القبيلة تواجة مشكلة على جانب كبير من الخطورة ، ذلك أن حوالى ٦٠,٠٠٠ من أبنائها كانوا يعملون فى مدينة نيروبى فلما وقعت الثورة أخرجوا منها وسارع أفراد قبيلة لو Luo إلى شغل الأماكن الشاغرة ، وتواجه القبيلة مشكلة توفير العمل لهذا العدد الضخم خاصة ومجال الصناعة والتجارة محدود .

القسم الثامن

فى أعقاب الثورة

بالرغم من إخماد الثورة الكينية أدركت الحكومة البريطانية أن من الضرورى العمل على إرضاء بعض مطالب البلاد ، فأعد المستر أوليفر ليتلتن Oliver Lyttelton ، بالتشاور مع المجلس التشريعى ، دستوراً جديداً نص لأول مرة على أن يقوم الإفريقيون بانتخاب ممثليهم ، كما نص على أن يكون منهم وزير بينما يكون للأوزبيين ثلاثة وزراء وللأسيويين وزيران . ولما عرض المشروع رفضه الأعضاء الإفريقيون بقيادة إليو ماتو لأن وزيراً واحداً من الإفريقيين لايتناسب مع كونهم الأغلبية الساحقة فى البلاد ، كما رأوا أن السلطة التنفيذية لاتنتقل إليهم كما يقضى المنطق ولكنها تنتقل إلى أيدى الأقليات الأجنبية البيضاء والأسيوية . والأمر الذى يثير الدهشة ويلقى أوضح الضوء على روح الاستعلاء عند البيض معارضتهم المقترحات « إذ اعتبروا من الأمور التى لا تحتمل التصور أن يدير الأسيويون والأفريقيون البلاد فى مثل هذه المناصب ذات المسئولية كمنصب الوزير »(١) وبالرغم من الاعتراضات نفذ الدستور .

وفى عام ١٩٥٥ شكلت لجنة برياسة المستر كوتس W. F. Coutts

---

(1) Susan Wood : Kenya, p. 36.

لبحث طريقة التصويت بالنسبة إلى الإفريقيين فأوحت بنظام من المؤهلات لعله يكفل حق التصويت لعنصر على قدر من التعليم والشعور بالمسئولية ، وذكرت أن نظام تعدد الصوت قمين أن يميل بكفة ذوى الخبرة . ولقد أثارت المقترحات استياء الشعب الإفريقى إذ رأى مما يجافى العدالة والمساواة أن يشترط توافر مؤهلات معينة فى الناخب الإفريقى بينما لا يطبق الشيء ذاته على الأجناس الأخرى ، ويظن أن كوتس كان يقصد أن يصمم نظامه بحيث يشمل الانتخاب فى حالة جميع الأجناس واعتبره تقدما فى الأداة الديموقراطية أفضل من نظام الإقتراع العام . إلا أن هذه الخطوة لم تتخذ أبداً عما أثار حدة المشاعر العنصرية(١) » .

وأجريت الانتخابات فى مارس سنة ١٩٥٧ وبلغ عدد الأصوات الإفريقية ١٠١,٢٦١ ، وكان الصراع عنيفا فى دائرة نيروبى وفاز بمقعدها توم مبويا Tom Mboya سكرتير عام اتحاد العمل بكينيا . وبالرغم من تحريم الأحزاب ذات الصبغة القومية العامة إلا أن ذلك لم يمنع بعض المرشحين فى الدوائر الانتخابية المختلفة من التجمع من أجل الدعوة إلى سياسة مشتركة ، ومن البيانات التى نشرت نجد أن ثمة مطالب عدة كانت مشتركة بين المرشحين وأهمها .

(١) ضرورة زيادة التسهيلات التعليمية ، وأن تكون مرحلة التعليم الإجبارى ثمانى سنوات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة والخامسة عشر وهذا الطلب يعكس الإدراك بأهمية التعليم

---

(١) المصدر السابق ص ٣٨ .

بوصفه الخطوة الرئيسية للوصول إلى السلطة السياسية فى المستقبل .

(٢) زيادة تمثيل الإفريقيين فى المجلس التشريعى .

(٣) الأخذ بنظام القائمة الانتخابية الواحدة مع الأجناس الأخرى وعلى أساس نظام الاقتراع المباشر .

(٤) الإسراع باحلال الإفريقيين فى الوظائف العامة .

(٥) لا يسمح إلا بهجرة العناصر التى يمكن أن تكون ذات نفع البلاد .

(٦) تقديم المساعدات المالية للفلاحين وصغار التجار .

(٧) إلغاء الحظر على تكوين الأحزاب السياسية .

ورأى بعض المرشحين ضرورة عدم إنشاء اتحاد فى أقاليم أفريقية الشرقية الثلاثة قبل أن تصبح السلطة فى كل منها فى يد أبنائه أولا .

دستور لينوكس بويد :

توجه المستر لينوكس بويد وزير المستعمرات إلى كينيا والتقى بممثلى الأجناس المختلفة فيها إلا أنه لمس شدة التباين بصدد وجهات النظر والمطالب . فلما عاد إلى لندن صدر دستور جديد ينص على خلق إثنى عشر مقعداً جديداً توزع بالتساوى بين الإفريقيين والأوربيين والأسيويين على أن ينتخبهم المجلس التشريعى مجتمعا على صورة مؤتمر

إنتخابى ، وثبت عدد ممثلى العناصر الثلاثة على أساس ١٤ لكل من الإفريقيين والأوربيين ، ٨ للآسيويين .

ولقد أثار الدستور الجديد إستياء الإفريقيين فرفضوا المناصب الوزارية التى عرضت عليهم ، ولم يشتركوا فى انتخاب الأعضاء الأربعة على اعتبار أن الأغلبية ما زالت فى أيدى الأوربيين المنتخبين والأعضاء ممثلى الحكومة ، وترتب على هذه المقاطعة أن فقدت عملية الانتخاب جديتها .

ولما بدأت دورة المجلس التشريعى انسحب الأعضاء الإفريقيون المنتخبون وظلوا كذلك حتى ابريل من عام ١٩٥٩ حين قررت الحكومة البريطانية أنها سوف تدعو إلى مؤتمر دستورى فى بداية العام التالى .

وفى السادس من أغسطس سنة ١٩٥٩ أصدر الأعضاء الستة بيانا تضمن المطالب الآتية :

أولا — المقترحات الدستورية :

(١) تطبيق نظام القائمة الإنتخابية المشتركة على أساس مبدأ الاقتراع العام لجميع البالغين .

(٢) إلغاء المقاعد الطائفية وتقسيم البلاد إلى دوائر جغرافية يمثل كلا منها عضو واحد .

(٣) إدخال نظام الحكومة المسئولة بمعنى أن يتولى الحكم الحزب الذى تكون له الأغلبية فى المجلس التشريعى(١) .

(٤) الاحتفاظ للأقليات (العنصرية) بعدد من المقاعد ، على أن يلغى ذلك فى الانتخابات العامة التالية (أى أن هذا إجراء مؤقت خلال فترة انتقالية محدودة) .

(٥) تعيين اليوم الذى يعلن فيه استقلال كينيا ، وخلال الفترة التى تسبق هذا التاريخ تتخذ التدابير اللازمة لإعداد البلاد حتى تتولى الحكم الذاتى .

ثانيا - الأرض :

وطالب الأعضاء الستة « بفتح إقليم المرتفعات على أن يعد برنامج يهدف إلى إعادة توطين الإفريقيين فيها مع مراعاة أن تكون الملكيات وحدات إقتصادية ، ويجب تحديد الملكية بحيث لا يتجاوز ما يملك الفرد الواحد مساحة معينة من الأرض . وللتوفيق بين الملكيات ومزايا الإنتاج الكبير اقترح الأعضاء الأخذ بنظام الزراعة التعاونية .

---

(١) ولما كان الأفريقيون أغلبية أهل البلاد فمعنى هذه القاعدة أن تنتقل إدارة شئون البلاد الى أيديهم وهذا ما تقضى به الديموقراطية .

ثالثا ـ التعليم :

يجب أن يكون التعليم إجباريا لمدة ثمانى سنوات لجميع الأطفال على أن تقوم الحكومة على الفور بانشاء مدارس مشتركة لجميع الأجناس . كما ينبغي لها مطالبة المدارس المعانة من قبل الدولة بفتح أبوابها أمام جميع التلاميذ من أى جنس ، فإذا أبت فلا بد من حرمانها من الإعانات التى تتلقاها من الحكومة ، ويجب كذلك زيادة التسهيلات بشأن التعليم الفنى والعالى .

والواقع أن اهتمام الحكومة منصب على تعليم الأوربيين ، فحسب الإحصائيات الرسمية عن عام ١٩٥٨ هناك ٤٦ مدرسة إبتدائية للأوربيين منها ١٨ مدرسة حكومية ، وكذلك ١٤ مدرسة ثانوية منها ٥ حكومية . أما فى حالة الإفريقيين فمن ٣٨٧٩ مدرسة ابتدائية ثمانيــة فقط حكوميـة . وهناك ٦٣٦ مدرسة متوسطة منهـا ١٢ تابعة الحكومة ، وبالنسبة للتعليم الفنى لا توجد سوى خمس مدارس حكومية للصناعة والتجارة وبها ١١١٤ تلميذا . ويجب ألا نغفل حقيقة على جانب كبير من الأهمية ونقصد بها انحطاط مستوى التعليم فى المدارس الإبتدائية الإفريقية بالقياس إلى مدارس الأطفال البيض . وأكثر من هذا فان الارتفاع الكبير فى المستوى المادى للأقلية البيضاء يجعل فى مستطاعها توفير المراحل العليا من التعليم لأبنائها خارج البلاد أى فى المعاهد العالية والجامعات البريطانية، وهو أمر غير ميسور للأغلبية الإفريقية الكبيرة .

رابعا — الحكم المحلى

طالب الأعضاء بتشكيل المجالس المحلية بطريق الانتخاب وعلى غير الأساس العنصرى .

خامسا — القواعد العسكرية

المعارضة التامة فى إقامة أية قواعد عسكرية أجنبية فى البلاد ، وهذا المطلب ينم عن رغبة فى انتهاج سياسة خارجية مستقلة وبعيدة عن التكتلات الدولية الكبرى ، وهو الاتجاه التحررى والحيادى الذى أخذ يسود القارة الإفريقية .

سادسا — القضاء

ضرورة إعادة تنظيم القضاء ، وتطبيق مبدأ استقلال السلطة القضائية ، وتوسيع نطاق نظام المحلفين بحيث يطبق على جميع الأجناس المقيمة فى البلاد بغير تمييز .

وأخيراً طالب بيان الأعضاء الستة بالإفراج فورا عن چومو كنياتا وغيره من الزعماء الإفريقيين المعتقلين ، وتقرير حرية التعبير عن الرأى وعقد الإجتماعات (ما دامت سلمية ولا تخل بالأمن أو الآداب العامة) وتكوين الجمعيات .

ولا ريب أن المطالب التى تضمنها ذلك البيان توضح المساوىء التى كانت موضع شكوى الشعب الإفريقى وتشير إلى الاتجاه الذى لا بد أن تسير فيه البلاد بعد حصولها على الاستقلال .

القسم التاسع

الأحزاب والتنظيمات السياسية

فى مايو ١٩٥٩ تكون حزب كينيا الجديدة بزعامة مايكل بلندل Michael Blundell ليكون تعبيرا عن فلسفة المجتمع المتعدد الأجناس Multi racialism القائمة على المشاركة والتعاون ، ولهذا ضم إلى صفوفه فريقا من أعضاء المجلس التشريعى الذين ينتمون إلى مختلف الجماعات العنصرية . ولكن من بين الأعضاء الذين انتخبوا على أساس عنصرى لم ينضم سوى الأوربيون . أما الذين إشتركوا فى الحزب من ممثلى الأجناس الأخرى فكانوا من المعينين أو من الذين جرى إختيارهم وفق نظام الإنتخاب الخاص الذى سلفت الإشارة إليه . وبهذا كانت نقطة الضعف الرئيسية فى هذا التنظيم الجديد ابتعاد الممثلين الحقيقيين للأغلبية الإفريقية وبذلك كان النفوذ الغالب فيه للأعضاء المنتخبين الأوربيين مما ألقى عليه ظلالا من الشك كما حال دون إعلانه سياسة أكثر تحرراً وتقدمية . وبدا ذلك بصورة أوضح حين أعلن بيانه الأول إذ أبدى عشرة من الأوربيين فيه طائفة من التحفظات مما زاد من شكوك الإفريقيين من ناحية أهدافه . وأكثر من هذا فان الحزب لم يتقدم بمقترحات محدودة وحاسمة بشأن المشكلات الأساسية فلم تتضمن أية إشارة إلى موضوع القائمة الإنتخابية المشتركة ، ولم تتعرض لما يطالب به الإفريقيون من المبادرة إلى فتح إقليم المرتفعات وتوطينهم فيه، وتجاهات

مسألة التعليم وإن عاد الحزب فيما بعد فأشار إلى الحاجة إلى إنشاء بعض المدارس المشتركة وتوسيع نطاق التعليم الإبتدائى . وأشار الحزب كذلك إلى ضرورة إنشاء جامعة لتوفير التدريب اللازم بما يؤهل البلاد للاضطلاع بمسئوليات الحكم الذاتى .

وإذا كانت العناصر الحرة قد أحست بالخيبة بسبب افتقار الحزب إلى سياسة صريحة واضحة ، إلا أنه قوبل بالعداء أو على الأقل الارتياب من جانب غلاة المستوطنين البيض ولهذا نخلال غيبة بلندل فى لندن والتى دامت شهرا تقريبا قام بريجز بعقد الإجتماعات فى أنحاء متفرقة من البلاد داعيا إلى سياسة من الصلابة ، وبالتدريج أخذ الحماس للحزب يتضاءل . ومما أضعف مركزه لديهم إعتقادهم أن بلندل موضع تأييد الحكومة البريطانية وكانوا يشكون فى نوايا الأخيرة وبخاصة بعد التطورات الدستورية التى طرأت على عدد من المستعمرات البريطانية كإعلان إستقلال غانة سنة ١٩٥٧ والاتفاق على إستقلال نيجيريا فيما بعد .

ربما كان بلندل أكثر تحررا فى حقيقته من مظهره ، وربما كان يود اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيف حدة التوتر العنصرى والاستجابة إلى بعض المطالب الوطنية الأساسية كالقائمة الانتخابية المشتركة وفتح أراضى المرتفعات وتقرير نظام تعليمى جديد ولكنه لم يشأ أن يسفر عن هذه الأهداف تحت تأثير مؤيديه من البيض . ولكن هذا الموقف المتردد أفقده عطف العناصر الحرة وثقة الوطنيين الإفريقيين ولم يكسبه تأييد غالبية الأوربيين .

أما حزب كينيا فأكثر تقدمية من حزب كينيا الجديدة وإن كانت سياسته قائمة على آراء وأفكار نشرت عام ١٩٥٦ . إلا أنه خلال زيارة وزير المستعمرات إلى البلاد قدم إليه مذكرة بشأن التغييرات الدستورية التي يراها وأهمها أن يتضمن الدستور المراد إصداره قانونا للحقوق الفردية وذلك قبل تقرير نقل السلطان إلى أيدي الإفريقيين ، كما تشمل مشروعا لقائمة إنتخابية مشتركة تقوم على أساس نوعين من الدائرة الانتخابية المحلية ، أحدهما في مناطق مفتوحة يتقدم فيها المرشحون من جميع الأجناس والأخرى في مناطق محجوزة بحيث يمثل الدائرة مرشح من كل جنس . وتطبيق مثل هذا النظام قد يسفر عن انتخاب ٢٤ إفريقيا ، ١٢ أوربيا ، ١٢ أسيويا في الإنتخاب الأول . أما عن التقدم الدستوري فترى المذكرة أن يتم ذلك بالتدريج بحيث تحصل البلاد على نظام الحكومة المسئولة في عام ١٩٦٦ . ومن الأفراد البارزين في ذلك الحزب المستر إرنست ڤاسي الذي شغل منصب وزير المالية لمدة ثماني سنوات وكان ذا نزعات أكثر تحرراً ولكنه قبل أن يكون وزير المالية في تنجانيقا وذلك في نوفمبر من عام ١٩٥٩ .

ومن الجماعات التي نشأت بقصد تحقيق المجتمع المتعدد الأجناس حزب كينيا الوطني الذي تكون في النصف الثاني من عام ١٩٥٩ حين إنشق ثمانية من الأعضاء الإفريقيين المنتخبين عن توم مبويا وانضم إليهم الأعضاء الأسيويون المنتخبون وعضو أوربي وهو المستر كوك S. v. Cooke . وترأس التنظيم الجديد المستر موليرو Masinde Muliro وبالرغم من أن الحزب ضم عددا من الإفريقيين إلى جانب النواب الأسيويين إلا أنه كان ضعيفا من ناحية تمثيل الأقلية البيضاء . وسرعان

ما دب الخلاف بين الإفريقيين والآسيويين بشأن مسألة الأرض . وفضلا عن هذا نظر الوطنيون إلى هذه التجربة بعين الشك ، كما استخدم مبويا الضغط على الأعضاء الإفريقيين كى يعودوا إلى جانبه . وأخيراً عادوا وعلى رأسهم موليرو فوافقوا على تأييد مبويا أثناء إنعقاد المؤتمر الدستورى الذى كان مقررا عقده فى لندن خلال شهر يناير سنة ١٩٦٠. ولا ريب أن المصير الذى أحاق بالحزب دليل على أن الأحزاب الوطنية المترددة لا يرجى لها البقاء وأن الشعوب إنما تسير وراء الزعماء الذين لا يفرطون فى حقوقها .

ولكن القوة الحقيقية كانت فى يد « حركة إستقلال كينيا » التى قادها توم مبويا وهى فى الأصل « حزب مؤتمر الشعب » . ولما رفضت الحكومة الترخيص لها بممارسة نشاطها فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ عاد الأعضاء إلى حزب المؤتمر الذى سمح له بمزاولة نشاطه على المستوى القومى . ولقد أصدرت الجماعة بيانا فى أغسطس تضمن برنامجها وجعلت شعارها « الحرية » . أما المطالب التى اشتمل عليها البرنامج فتتلخص فى القائمة الإنتخابية المشتركة على أساس الاقتراع العام مع الإحتفاظ ببعض المقاعد للأقليات ، وتعيين موعد إعلان الاستقلال ، وفتح إقليم المرتفعات فى الحال أمام الإفريقيين ، والمبادرة فورا إلى وضع خطة لإعادة توطينهم ثم الإفراج عن جومو كنياتا وغيره من الزعماء الذين تضمهم السجون والمعتقلات .

وتوم مبويا شاب فى الثلاثين من العمر ، وكان أبوه رئيس عمال فى إحدى مزارع البيض ، وتلقى التعليم فى مدارس الإرساليات . ولقد

أرادت الكنيسة منه أن ينبذ معتقداته السياسية وأن ينأى عن ميدان السياسة فأبى ، ولقد عبر عن وجهة نظره من هذا الخلاف بقوله « إن خلافى لم يكن متعلقا بالعقيدة ولكن الكنيسة كانت ضعيفة فى موقفها من المشكلة الإستعمارية ، إذ مالت إلى الدفاع عن الحـــالة القائمة Status quo » . وموقف الكنائس الغربية لا يدعو إلى الدهشة لأنها من القوى الرئيسية التى إعتمدت عليها الدول الإستعمارية ، ولعل دفاع الكنيسة الهولندية فى إتحاد جنوب إفريقية عن سياسة العزل العنصرى دليل واضح على هذا .

وشغل مبويا وظيفة مفتش صحة ، إلا أنه راح يستمع إلى الخطب التى يلقيها جومو كنياتا فكان لها وقع كبير فى نفسه . وأحست نفسه بالمرارة حين لاحظ الفوارق فى الأجور بسبب اختلاف الأجناس فقد كان زميله الأوربى يتناول ما يقرب من خمسة أمثال أجره . وساءته كذلك أساليب العنف والعسف التى عمدت إليها السلطات بعد إعلان حالة الطوارىء بسبب ثورة ١٩٥٢ ، تلك الأساليب التى راح ضحيتها أكثر من عشرة آلاف من الإفريقيين بتهمة الاشتراك فى الثورة . وعمد الشاب إلى العمل الإيجابى فقام بتنظيم الحركة النقابية فى نيروبى وانتخب سكرتيرا لاتحاد العمل فى كينيا . وحصل على منحة دراسية لمدة عام فى جامعة أكسفورد وأثناء دراسته فى انجلترا تأثر بأفكار كول ولاسكى وكينيث روبنسون . فلما عاد إلى وطنه رشح نفسه عن دائرة نيروبى فى انتخابات عام ١٩٥٧ وفاز بمقعدها . وأثناء المعركةالإنتخابية أصدر بيانا جاء فيه :

« سوف أكافح من أجل حريتنا السياسية ، والكرامة الإنسانية ، والفرص الإقتصادية ، وأجور ومستويات معيشة أعلى وكفالة الأمن فى حالة كبر السن ، وتقرير تسهيلات ائتمانية أكبر ، وإلغاء أية قيود لا مبرر لها على فلاحينا وتجارنا ورجال الأعمال منا ، وتسهيلات تعليمية أوفر لأطفالنا ، ومحو الأمية بالنسبة إلى الجميع ، وتوفير الفرص أمام الإفريقيين للتقدم فى مجال الوظائف العامة وقوات الشرطة والجيش ، وإزالة حواجز اللون والتمييز العنصرى . . سوف أعمل على تحقيق ديموقراطية على أساس : رجل واحد وصوت واحد وحكم الأغلبية » .

ومبويا متأثر بالأفكار الإشتراكية إلى حد ما ولكنه لا يمانع فى الإستعانة برأس المال الأجنبى للإسهام فى عملية التنمية الإقتصادية ، ولا يريد أن يخرج الأوربيون من البلاد بشرط أن يكون ولاءهم لكينيا أولا وفى حالة الحصول على الاستقلال يفضل النظام الجمهورى . وبالرغم من إيمانه بالديموقراطية إلا أنه يقول إن الديموقراطية الغربية ليست بالضرورة أفضل نظام لإفريقية وعلى الشعوب الناشئة أن تجرى التجارب على النظم التى ورثتها بعد تطويرها بحيث تتلاءم مع ظروفها الحالية ومقتضيات العصر . أما من الناحية الإقليمية فهو من الدعاة إلى قيام إتحاد فى إفريقية الشرقية وسوف نعرض لهذا الأمر فى موضع قادم .

إلا أن زعامة مبويا تتعرض للتحدى لاعتبارات متنوعة منها صغر سنه الأمر الذى يسوء الوطنيين القدامى ممن حملوا عبء الكفاح منذ سنوات طوال . ويرميه البعض بالطموح وأنه يسعى إلى الزعامة والحلول مكان الزعيم المعتقل جوموكينياتا ، ولكنه كثيرا ما أنكر التهمة كما لم

يتوان عن المطالبة فى إصرار بالإفراج عن كنيا تا والتهديد بالعنف إذا لم تستجب السلطات. أضف إلى هذا أنه من قبيلة Luo الأقل عدداً والأصغر شأنا من قبيلة كيكويو ، وتتهم الأولى بأنها لم تشترك فى ثورة ١٩٥٢ بصورة جدية فعالة . وتحاول الدوائر المعادية للحركة الوطنية إثارة التنافس بين القبيلتين ، ولكن كان من المشكوك فيه أن تنجح الوقيعة بحيث تحول دون تعاون الطرفين من أجل تحقيق الاستقلال .

وفى الجانب الأوربى اتحدت مجموعة بريجز Briggs مع حزب الحكم المحلى التقدمى لتكوين « الحزب المتحد » وهو هيئة رجعية اقترحت فى بيانها الذى أصدرته إلغاء المجلس الاستشارى بحجة أن وجود أغلبية للحكومة فيه تجعله أداة غير فعالة من حيث الرقابة عليها ، وإنشاء مجلس استشارى يمثل جميع الاجناس ليشترك مع الحاكم فى بحث التشريعات المراد سنها . ويعارض هذا الحزب جميع الإتجاهات التى تهدف إلى إرضاء القومية الإفريقية ، ويرى أن قيام دولة إفريقية فى كينيا أمر يتصل بالمستقبل البعيد المجهول ، وهو فى هذا إنما يتفق مع العقلية الأوربية العمياء فى روديسيا الجنوبية والتى لا تستطيع أن ترى أن ظروف القارة اليوم تختلف عنها بالأمس وأن من المستحيل مقاومة المد الثورى التقدمى . والواقع أن حزب الحكم المحلى كان من دعاة تقسيم كينيا إلى مناطق صغيرة ذات استقلال ذاتى ويتكون منها اتحاد فيدرالى وبذلك يتسنى الاحتفاظ بإقليم المرتفعات للبيض . والحقيقة كما قال نكروما أن مثل هذا النظام لا يصلح لبلد صغير مثل كينيا أوغانة أو أوغنده ؛ كما أنه قمين بإغراق البلاد فى لجة الفوضى .

القسم العاشر

الطريق إلى الاستقلال

تنفيذا للوعد الذى قطعه وزير المستعمرات البريطانى لينوكس بويد بعقد مؤتمر لبحث الوضع الدستورى فى كينيا ، افتتح المؤتمر فى الثامن عشر من يناير عام ١٩٦٠ برآسة الوزير الجديد المستر إيان ماكلويد . وثارت فى البداية أزمة كادت تعصف بالمؤتمر ، ذلك أن الوزير أباح لكل جماعة مشتركة أن تستعين بمستشار ترجع إليه فوقع اختيار الممثلون الإفريقيون على الدكتور ثرجود مارشال ، من رجال القانون الزنوج الذين لهم منزلة عالية فى الولايات المتحدة الأمريكية . فلما وصلوا إلى العاصمة البريطانية طالبوا بحق اختيار مستشار ثان فى شخص المستر كوينانج Mbiu Koinange ، ولكن الطلب قوبل بالمعارضة على أساس أن الرجل كان على صلات وثيقة بجومو كنياتا أى بثورة ماو ماو عام ١٩٥٢ . وبالرغم من أنه لم يوجه إليه أى اتهام فى ذلك الحين ولم يقدم إلى المحاكمة فان السلطات منعته من دخول كينيا . وأصر الأعضاء الإفريقيون على مطالبهم إذ اعتبروه نوعا من الإرضاء طالما لم يتم الإفراج عن الزعيم المعتقل ، واعتبروا الرفض تحديا ومساسا بشعورهم وكرامتهم وأخذ الموقف يزداد تحرجا وأخيرا أمكن التفاهم على أن يكون لكل جماعة مستشار ثان دون أن يكون له حق حضور جلسات المؤتمر .

وتحدث المستر ماكلويد فأبان أن الهدف النهائى للحكومة البريطانية « الاستقلال داخل الكومنولث على ما آمل » . أما الأهداف العاجلة فتتلخص فى « بناء شعب على أساس النظم البرلمانية وفق أنموذج وستمنستر[1] . . وأن يتقبل الجميع حق كل جماعة فى البقاء فى كينيا وفى أن تضطلع بدورها فى الحياة العامة » . وأكد الوزير البريطانى أن الهدفين يقومان على مبادىء ثلاثة :

أولا : إن كينيا مآلها الاستقلال عن إشراف بريطانيا بشرط أن يشترك الإفريقيون والجماعات العنصرية الأخرى فى حكم البلاد .

ثانيا : لن يتحقق الاستقلال قبل أن تصبح الحكومة مسئولة أمام هيئة تشريعية تعكس تماما وجهات النظر المختلفة لجميع طوائف الشعب كما تعبر الأخيرة عنها عن طريق انتخاب واسع النطاق .

ثالثا : ينبغى أن تتوافر لأفراد كل جماعة فرصة كاملة للإشتراك فى إدارة شئون بلدها بروح من التسامح المتبادل، وإن جاز لفترة معينة حماية مصالح الأقليات بطريق الضمانات الدستورية »

وفى يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٠ نشر فى كل من كينيا وبريطانيا كتاب أبيض تضمن المقترحات التى تقدم بها ماكلويد وأهمها :

---

(١) النظام البرلمانى المتبع فى بريطانيا .

المجلس التشريعى

ويتكون من ٥٣ عضوا ينتخبون وفقا لقائمة مشتركة وهؤلاء ينتخبون ١٢ عضوا منهم ٤ إفريقيون ، ٤ أوربيون ، ٣ أسيويون ، والعضو الأخير يمثل الأقلية العربية ؛ ويطلق على هؤلاء « الأعضاء القوميون ». ولضمان مركز الأقليات فى القائمة المشتركة يحتفظ بعشرين مقعدا (١٠ للأوربيين ، ٨ للأسيويين ، ٢ للعرب ، وتنتخب كل طائفة ممثليها بطريق الانتخاب على درجتين . وبالنسبة إلى القائمة المشتركة يشترط فى الناخب الإلمام بالقراءة والكتابة بلغته مع التجاوز عن هذا الشرط إذا تخطى الناخب سن الأربعين ، أو أن يكون موظفا عند قيد الأسماء ، أو له دخل سنوى قدره ٧٥ جنيها .

الهيئة التنفيذية

يتكون مجلس الوزراء من إثنى عشر وزيرا وللجالية العربية ممثل له حق حضور الجلسات . والأغلبية من غير الموظفين على أن يكون عددهم ثمانية منهم أربعة إفريقيون وثلاثة أوربيون وأسيوى واحد . أما الوزراء بحكم مناصبهم فعددهم أربعة . ويحتفظ الحاكم بحق تعيين الوزراء وتوزيع المناصب الوزارية بينهم .

ويبدو أن خلافا فى المؤتمر لم ينشب حول المبدأ الجديد بشأن قيام حكومة مسئولة تستند إلى الأغلبية المنتخبة ، وكان ذلك خطوة لها أهميتها . إلا أن موضوع الضمانات كان محل الخلاف ، فقد أعد الدكتور

مارشال قانونا للحقوق Bill of Rights ولكن حزب كينيا الجديد ضد تضمين الدستور ضمانات معينة . وواضح أن جوهر الخلاف كان يدور حول مشكلة الأرض ووجهة نظر الإفريقيين أنه من المستحيل أن يوافقوا على الضمانات التى يراد منها الإبقاء على الوضع القائم وقالوا إنهم يزمعون إصدار قانون للإصلاح الزراعى وهذا قد يقتضى وضع حد أعلى لما يمكن أن يملك الفرد . وكذلك صرح المستر نجالا Ngala أنه لا يمكنهم الموافقة على ضمان أرض ملكيتها موضع النزاع . وقرر المستر ماكلويد أنه سوف يضع قانونا للحقوق يكفل حماية حقوق الملكية .

وعارض غلاة المستوطنين البيض بزعامة بريجز الاتفاق واتهموا المستر بلندل الذى أقره بأنه خان مواطنيه . ولكن الرجل فى الحقيقة كان يدرك اتجاه التيار ويرى أن مقاومته لابد ـ عاجلا أو آجلا ـ وأن تعصف بالأقلية البيضاء نهائيا . وفى هذا المعنى قال توم مبويا « أما بالنسبة إلى مستقبل المستوطنين البيض فليس ثمة مكان بيننا لمن لا يؤمن بالديموقراطية الخالصة . وعلى الأوربيين الذين يترددون أن يبيعوا ممتلكاتهم ويغادروا البلاد »

وعارض فريق من الافريقيين التسوية بحجة أن مبويا سبق أن وعد بالاستقلال العاجل الناجز وبنظام ديموقراطى على أساس « رجل واحد وصوت واحد » بدون قيد أو شرط ولكن الاتفاق الجديد معناه تأخير موعد إعلان الاستقلال أربع أو خمس سنوات ، كما أن الانتخاب وفق القائمة المشتركة محوط بقيود تحول دون اشتراك جميع الإفريقيين فيها . وفضلا عن ذلك كانت الدساتير السابقة تنص على فترة يعاد بعدها النظر

فيها بينما الدستور الجديد لا يتضمن شيئا من هذا القبيل. والحجة الأخيرة ليست جديدة ، إذ ليست العبرة بالنص وإنما بإرادة الشعب على التغيير وتاريخ كينيا ونيجيريا يدل على ذلك .

ورد توم مبويا على الاعتراضات التى أثيرت لخطب فى الجموع التى توجهت لاستقباله فى نيروبى يوم ٢٧ فبراير قائلا « حين سافرنا إلى لندن كان الحكم فى أيدى الأوروبيين أما الآن ففى استطاعتنا أن نفتح الباب أو نغلقه . لقد أصبحت كينيا بلدا إفريقيا » . ولا خوف على المستقبل فى نظره لأن « الاتفاق ليس إلا مجرد أداة تستخدم للحصول على المزيد » .

ومهما يكن من أمر فالواقع أن الوضع الجديد أكد أن الأوروبيين لن يعدوا كونهم أقلية لا يمكن أن تستأثر بالحكم الذى تقرر أن يكون إفريقيا . وفى اعتقادنا أن إعلان الإستقلال لن يتأخر طويلا بل إن الزعماء الإفريقيين بدأوا يتحدثون بصراحة بأنهم سوف يطالبون بهذا خلال عام ١٩٦١ . وقد أذيع الدستور الجديد[١] ويقول مراسل الأوبزرفر فى نيروبى (العدد الصادر فى ١١ ديسمبر) أن الدستور يجعل اختيار إفريقى لرآسة الوزارة التى سوف تشكل فى مارس ١٩٦١ بعد إجراء الانتخابات التى ستسفر عن أغلبية إفريقية فى المجلس التشريعى ، أمرا مؤكدا .

وقد أحدث الدستور دويا شديدا فى أوساط المستوطنين البيض ، ويقول المراقبون إنه حطم حزب المستر بلندل الذى كان قد وعد بعد

---

(١) صدر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ « أمر فى المجلس » يتضمن التفصيلات الكاملة عن الدستور الجديد وستجرى الانتخابات فى فبراير ١٩٦١ .

مباحثات لندن التى سلفت الإشارة اليها بأن المناصب الوزارية الرئيسية بما فى ذلك رآسة الوزارة سوف يحتفظ بها للموظفين البريطانيين . ولهذا فمن المرجح أن أنصار الرجل الذين لم يتخلوا عنه حتى الآن سوف يهجرون حزبه للإنضمام إلى الحزب الائتلافى الذى يسعى صراحة إلى التقليل من سرعة تقدم الإفريقيين السياسى .

وبالرغم من المزايا التى حصلت عليها الحركة القومية فى كينيا إلا أن السلطات مازالت مصرة على خطأها من حيث عدم الإفراج عن چومو كنياتا الذى يعتبر فى نظر الشعب بطلا وشهيدا . إن الرجل أصبح أسطورة من الأساطير الوطنية الحماسية ، واستمرار اعتقاله يزيد من حدة المرارة والسخط . ويرى الكثيرون أن من الضرورى الإفراج عنه قبل إجراء الانتخابات القادمة وتأليف الوزارة الجديدة وإلا فمن المحتمل أن يرفض الإفريقيون الاشتراك فى الوزارة الأمر الذى ينطوى على نتائج بالغة الخطورة .

القسم الحادى عشر

نظرة إلى المستقبل

من الواضح أن كينيا صارت على أبواب الاستقلال سواء داخل الكومنولث أو خارجه ، ولكنها تواجه طائفة من المشكلات الداخلية والخارجية التى تقتضى معالجة مقرونة بالحكمة والحذر .

الأقليات

وفى مقدمة هذه المشكلات الأقليات غير الإفريقية . فالأقلية الأوربية المتماسكة بسبب الجنس واللغة والثقافة والمصلحة الإقتصادية تشعر بالقلق بشأن مصيرها إذ يخيل إليها أن انتقال الحكم إلى أيدى الإفريقيين سوف يعصف بها ويضطرها إلى الخروج وليس لها مكان فى أوطانها الأصلية مثل انجلترا أو اتحاد جنوب إفريقية حيث انقطعت صلاتها بالأخيرة ، كما أن عملية نزوحها وتوطينها فى بلاد أخرى تنطوى على استحالة مادية بسبب التكاليف الباهظة . وفى اعتقادنا أن مستقبل الأوربيين وثيق الصلة بموقفهم من العهد الجديد القادم ، فإما أن يتواءموا معه ويندمجوا فى المجتمع الكبير ويصبحوا مواطنين صالحين شأنهم فى ذلك شأن بقية الأهلين من حيث الحقوق والواجبات ، وإما أن يغادروا كينيا ويحصلوا على تعويض مناسب عن ممتلكاتهم ومصالحهم . والخوف المسيطر على نفوسهم من ناحية الشعب الإفريقى يتسم بالمبالغة من جهة كما أنه وليد العهد الطويل الذى تمتعوا خلاله بالسيطرة الكبيرة بحيث يصعب على كثير منهم تصور فقدانهم لهذا المركز . ونقطة الخلاف الجوهرية تتعلق

بمشكلة الأراضى الخصبة التى خصصت لهم وتزيد بالفعل على حاجاتهم بالقياس إلى نسبتهم العددية بل إن نسبة منها الآن ليست مستغلة وهذه الأراضى التى تتوافر فيها أفضل مقومات الاستغلال كفلت لهم مزايا إقتصادية كبيرة وبخاصة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية نتيجة ازدياد الطلب على المنتجات الأولية الأمر الذى يدل عليه دلالة واضحة إرتفاع رقم الميزانية من ثلاثة ملايين من الجنيهات فى عام ١٩٤٠ إلى أربعين مليونا عام ١٩٥٥ . وبلغ المتحصل من ضريبة الدخل التى يؤديها البيض وحدهم ٥ر١٠ مليون جنيه فى السنة المالية (١٩٥٩ - ١٩٦٠) وكان مجموع الإيرادات الكلى ٣ر٣٢ مليونا . وفى رأينا أنه لا بد من إصدار قانون للإصلاح الزراعى أسوة بما حصل فى عدد من البلدان الإفريقية والأسيوية بحيث يوضع حد أعلى لما يجوز للفرد إمتلاكه أو حيازته على أن يؤدى عن ذلك تعويض يتم الاتفاق عليه . بهذا تتوافر مساحات واسعة يعاد توطين الإفريقيين فيها إذ يصعب تقبل حالة تملك فيها أقلية لا تتجاوز ٣٪ من مجموع السكان أرضا تدر ما يقرب من ثلث الدخل القومى . وهذا التعويض ليس القصد منه أن يخرج من البلاد وإنما يجب تشجيع الأوربيين على إعادة إستثماره فى التنمية الصناعية وغيرها من قطاعات الاقتصاد القومى ، وهذا يخدم مصالحهم ذاتها . غير أن عملية توطين الإفريقيين تتطلب نفقات كبيرة تقصر عنها مواردهم المالية المحدودة حاليا ولهذا يتعين على الحكومة المبادرة إلى إنشاء بنك زراعى يقدم التسهيلات المالية وغيرها إليهم . وبهذه المناسبة نقول إن النسبة الغالبة من أراضى المرتفعات ليست ملكية تامة لحائزيها ولكنهم يستغلونها على أساس إيجارات عقودها ٩٩٩ سنة وإذن فمن الأفضل عند إعادة التوزيع ألا تمنح ملكية الرقبة للحائزين الجدد من الإفريقيين .

والأقلية الأسيوية الكبيرة بدورها تستشعر القلق . والحقيقة إن محاولتها أن تقف موقفا وسطا بين الإفريقيين والأوربيين جلبت عليها سوء ظن الطرفين . إن مصالحها الإقتصادية قد تميل إلى ربطها بالبيض ولكن مركزها السياسى والاجتماعى المتخلف بسبب تسلط البيض كان يجب أن يجعلها دائما مؤيدة للأغلبية الإفريقية . ويلاحظ أن الإفريقيين لم يكونوا يشعرون بميل كبير إلى الهنود وذلك وليد الشعور بالمنافسة الإقتصادية ذلك أن الأقلية الهندية على قدر وافر من النشاط وبخاصة فى ميدان التجارة كما يشغل أفرادها أغلبية المهن الحاذقة وما فى حكمها .ويرد الأسيويون على ذلك بقولهم إن إمكانيات التقدم الاقتصادى فى كينيا كبيرة والفرص مجالها واسع بحيث تتسع لجميع أهل البـــلاد على اختلاف أجناسهم .

ومهما يكن من أمر فالواقع أن الإفريقيين ليس لهم صالح فى إخراج الأقليات مادامت تعيش فى حدود القانون وهم يدركون مدى إمكانية مساهمتها فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد بسبب إرتفاع مستواها الثقافى والحضارى .

القبلية

وتتكون كينيا على ما سبق لنا إيراده من عدد من القبائل التى تنقسم بدورها إلى كثير من البطون والعشائر ، وبين بعض القبائل مشاعر من المنافسة . وما من شك أن القبلية من عوامل التفرق والضعف وتحول دون تحقيق الوحدة الوطنية ، ولهذا فمن المتعين العمل على خلق حكومة

مركزية قوية . وإزاء نفوذ القبلية فلا بد من وضع نظام للحكم المحلى يرتبط بالحكومة المركزية وبذلك يتمهد الطريق أمام الوحدة القومية . وقد يكون نمو الوعى القومى فى المدن والمناطق المدنية من الظروف التى تعجل بعملية التوحيد هذه . إن قيام حكومة مركزية قوية تستند إلى التأييد العام كفيل بإقرار النظام ويحول دون الانقسام والاضطراب والفوضى .

التنمية الاقتصادية

من أهم المنتجات الزراعية البن والسيسال والشاى وكلها من المحاصيل النقدية وتتركز فى إقليم المرتفعات ، ولكن المجال واسع أمام زراعتها وبخاصة البن فى المناطق المخصصة حاليا للإفريقيين . ونجحت زراعة القطن فى كافيروندو بينما تستخرج الكوبرا فى الجهات الساحلية المنخفضة من جوز الهند حيث تتركز زراعته .

وبلغت قيمة الصادرات من الغلات الزراعية الرئيسية ما يقرب من ستة عشر مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٥ . والتنمية الزراعية ضرورة ماسة لتطوير البلاد الإقتصادى ولكنها تتطلب توفير طائفة من المقومات الرئيسية :

أولا : العمل على زيادة مساحة الرقعة الزراعية حيث يتسنى ذلك ، وتنفيذ ما تمس إليه الحاجة من مشروعات الرى بقصد توفير المياه .

ثانيا : إلا أنه لما كانت مساحة الأراضى الحالية والمستقبلة الصالحة

للاستغلال الزراعى محدودة فى الوقت الذى يتزايد فيه السكان الإفريقيون بنسبة تتراوح بين ١٫٥ ، ٢ فى المائة سنويا ، فسوف تنشأ مشكلة ضخمة تتمثل فى عدم وجود الأرض الكافية لهم مما يؤدى إلى انتشار البطالة فى الريف وخلق بروليتاريا تتزايد باطراد ، وهذا فضلا عن عجز الأرض عن إنتاج المواد الغذائية والأولية بالدرجة الكافية . وكحل جزئى سليم يتعين نبذ نظام الزراعة الإفريقية التقليدية لما تنطوى عليه من إسراف والأخذ بالأساليب الحديثة فى مختلف العمليات الزراعية ، أسوة بما نلقاه فى البلدان المتقدمة فى الزراعة ، بل وفى المزارع التى يديرها الأوربيون فى كينيا .

ثالثا : والأسلوب التقليدى السائد فى معظم المناطق عقبة فى طريق تطوير الزراعة بسبب تفرق القطع الصغيرة وتناثرها التى يفلحها الفرد أو الأسرة ، إذ فى ذلك تبديد للوقت والجهد ، كما يصعب إستخدام الآلات الحديثة فى مثل هذه القطع ، فضلا عن صعوبة تطبيق نظم الدورة الزراعية .

ويقترح البعض كعلاج للحالة السائدة تجميع هذه القطع ثم تقسيم كل منطقة إلى أجزاء مناسبة من حيث المساحة ومنح الأخيرة على أساس الملكية الخاصة . غير أن نظام الملكية الخاصة يصطدم بالتقاليد وبالشك من ناحية الإفريقيين إذ يرونه وسيلة لخروج الأرض من أيديهم بعد أن تصبح سلعة قابلة للتداول . ولهذا يفضل عدد من المعنيين بالشئون الإقتصادية فى كينيا الأخذ بنظام « الجماعية » Collectivisation ، فتقوم مزارع كبيرة تعتبر ملكا للدولة أو الجماعة ويتسنى فيها تطبيق

الأساليب الحديثة . والاقتراح ليس منبعثا من فلسفة إجتماعية معينة وغريبة عن البلاد ، كما لا يترتب عليه تعرض المجتمع للإضطراب أو حدوث خلل فى العلاقات الاقتصادية والإجتماعية المتوارثة ، ذلك أنه يتفق مع الأوضاع التقليدية حيث تعتبر الأرض ملكا للجماعة أو القبيلة .

ومن الحجج التى يستند إليها فى تأييد النظام الجماعى المقترح أنه وسيلة عملية وفعالة للنهوض بالقطاع الريفى . فنظام الزراعة التقليدى يحول دون قيام القرى الكبيرة بينما يصير من اليسير فى النظام الجماعى أن تكون لها مدرستها ووحدتها الصحية وخدمتها البيطرية ومنتدياتها وغير ذلك من الخدمات الإجتماعية . ويمكن أيضا مدها بالمياه الصالحة للشرب والقوة الكهربائية الأمر الذى يستحيل عمليا فى حالة القطع المتناثرة والمتباعدة الآن . وسوف تقوم فى كل وحدة طائفة من الصناعات الصغيرة التى تسد حاجة الأهلين من جهة كما تهيىء عملا لعدد من الأيدى العاملة الفائضة عن حاجة الأرض من جهة أخرى . وهكذا يكون النظام المقترح سبيلا لتعميم القرى أو إنشائها Villagisation على أسس حديثة ، وتجربة الكيكويو التى طبقت بعد ثورة عام ١٩٥٢ قد تلقى الضوء على النتائج التى تسفر عن تعميمها .

وفضلا عن هذا فبالتنظيم الجديد يصبح فى الإمكان تخصيص مواضع معينة لتربية الماشية فلا تطغى على الأرض الزراعية كما هو الحال الآن .

غير أن الزراعة سوف تعجز عن موازنة الزيادة فى عدد السكان ومواجهة

مطالب التطور العام للبلاد ومن هنا لابد من الاتجاه صوب «التصنيع».
ويوجد فى كينيا الذهب والدياميت والأسبستوس والنحاس والحجر الجيرى والملح والصودا ؛ وخلال الفترة (١٩٥٥ - ٥٧) كانت قيمة الإنتاج السنوى من منتجات المناجم والمحاجر ٦٫٢ مليون دولار ، وبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع ٧٩٠٠ شخص منهم ٧٦٠٠ من الإفريقيين (١٩٥٧) . وجرت فى السنوات الأخيرة أبحاث للكشف عن زيت البترول . إلا أن الإمكانيات الحقيقية واحتمالات الاستغلال الإقتصادى المجزى لم تعرف بعد على وجه التحديد مما يقتضى القيام بدارسات جيولوجية وافية وعلى نطاق واسع ،

وقامت فى البلاد عدة صناعات تحويلية مثل منتجات اللحوم والألبان والفاكهة والخضر المحفوظة وطحن الغلال والأحذية والأثاث ومنتجات السيسال والجوت والمصنوعات الجلدية والصابون . والبيان التالى يوضح حالة الصناعة فى عام ١٩٥٦[١] :

عدد المنشئات	١٠٦٠	
عدد المستخدمين فيها	٤٩٫٦ ٧	
الانتاج الإجمالى	٥٠٫٢٢٠	بآلاف الجنيهات الإسترلينية
تكاليف العمل	٨٫٣٦٨	بآلاف الجنيهات الإسترلينية
تكاليف المواد وغيرها	٣١٫١٢٦	بآلاف الجنيهات الإسترلينية
الغلة الصافية	١٤٫٥٠٩	بآلاف الجنيهات الإسترلينية

(١) Economic Survey of Africa Since 1950 (United Nations , New York 1959) , P . 76.

وفيما يلي بيان عن بعض الصناعات(١) :

	عدد المنشئات	عدد المستخدمين فيها	الإنتاج الإجمالى	تكاليف العمل	تكاليف المواد وغيرها	الغلة الصافية
			(بآلاف الجنيهات الاسترلينية)			
منتجات اللحوم	١١	١٤٠٨	٢ر٨٨٣	١٨٥	٢ر٥٣٤	٣٤٩
طحن الغلال	٤٦	٢٣٣٢	٦ر٧٢٧	٣٨٠	٥ر٨٤٧	١٤٣
عمل الأحذية	٦٥	١٠٧٥	٩٠٥	١٧٥	٦٣١	٢٧٤
الأثاث	١٣١	١٦١١	٩٨٥	٣١١	٥٦٤	٤٢١
الطبع والنشر	٥٦	٢٠٧٤	١ر٩٥١	٦٤٠	٨٤٩	١ر١٠٣
الجلود والمصنوعات الجلدية	٧	٣٣٧	٣٤٨	٥٤	٢٦٧	٨٠
كيماويات أساسية	١٥	٢٩٢٤	٣ر٨٨٤	٥٥٨	٢ر١٩٠	١ر٦٩٤
الصابون	٢٢	٥٥٣	١ر٠٤٤	٦٥	٨٨٥	١٥٩
الأسمنت ومنتجات معدنية أخرى	١٦	١٣٩٩	٢ر٢٣٩	٢٢٧	١ر٢٥٧	٩٨٢
منتجات الجوت والسيسال	٥	١٤٢٠	٥٨٧	١٢٣	٣٨٨	١٩٩
الملابس	٨٤	١٢١٣	١ر١١٣	٢٠٨	٧٩٨	٣١٥

(١) المصدر السابق .

ولكن عملية التنمية الصناعية لا بد لها من شروط وظروف معينة:

(١) توجيه الاهتمام بالنسبة إلى توسيع الصناعات القائمة أو الصناعات الجديدة التي يراد إنشاؤها إلى تلك التي يمكنها الاعتماد على الخامات المحلية لأن الاقتصار على الخامات المستوردة في ظل التخلف الاقتصادي والاجتماعي الحالي كضيق السوق الداخلية ونقص الخبرة الفنية مما يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف الإنتاج .. ولقد لاقت صناعة الأحذية التي أقامتها شركة باتا في نيروبي نجاحا كبيراً بسبب إعتمادها على الجلود المحلية .

(٢) أن تتمشى عمليات الإنشاء الصناعي مع إمكانيات الإنتاج الاقتصادي والتسويق وكفاءة العنصر البشري . ولابد من الإهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة .

(٣) العمل على خلق سوق محلية كافية تستوعب الإنتاج الصناعي أو الشطر الأكبر منه وذلك خلال المراحل الأولية من عمليات التصنيع وهذا يقتضي توجيه أكبر العناية إلى القطاع الريفي على ضوء المقترحات التي أوردناها . ومن هنا تتبين العلاقة الوثيقة بين الزراعة والصناعة . ومن الحجج التي يستند إليها الدعاة إلى الاتحاد الفيدرالي أو النظام التنسيقي المصحوب بحرية التجارة الإقليمية بين أوغنده وكينيا وتنجانيقا أن ذلك يفتح مجالا واسعا أمام الصناعات التي يصلح لها كل إقليم بسبب إتساع السوق .

(٤) توفير القوة المحركة الرخيصة من الكهرباء (أو البترول) وتحسين طرق المواصلات ، والمجال الواسع بالنسبة إلى ناحية الكهرباء فقد ارتفع انتاجها من ٥٩ مليون كيلوات ساعة (١٩٤٨) إلى ٢٣٩

(١٩٥٥/٥٧) ، وكان الإنتاج بالنسبة إلى الفرد الواحد ٣٩٫٢ كيلوات ساعة (١٩٥٥/٥٧) .

(٥) توفير الخبرة الفنية وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية إذ لابد من القيام بالدراسات الشاملة عن الموارد الحالية والكامنة والاحتياجات وتوفير العناصر التى تتولى التنفيذ والمتابعة . والحل يتطلب إجراءين يسيران جنبا إلى جنب ، أولهما المبادرة إلى الحصول على هذه الخبرة عن طريق المؤسسات الدولية المتخصصة ومن الدول التى تقدمها غير مشروطة أو مقيدة . وثانيهما التوسع فى إيفاد البعوث للتعليم والتدريب فى البلدان الأكثر تطورا . ويجب إعادة النظر فى النظام التعليمى بقصد التوسع فى التعليم العالى والجامعى ، والإكثار من المدارس الفنية والمتوسطة من زراعية وصناعية وتجارية .

وموضوع الغابات بحاجة إلى الاهتمام فقد كانت مساحتها ٢٫٠٢٧٫٠٠٠ هكتار (١٩٤٧/٤٨) فهبطت إلى ١٫٢٦٤٫٠٠٠ هكتار (١٩٥٥-٥٦) أى بنسبة ٣٨٪ . والعناية بالثروة الحيوانية ضرورية وقد ارتفع عدد الماشية من ٥٫٠٦٢ مليون رأس (١٩٥٠/٥١) إلى ٧٫٠٠٣ مليون (١٩٥٦/٥٧) مما يوضح الدور الذى يمكن أن تلعبه فى اقتصاديات البلاد .

المشكلات الإقليمية :

إن قادة الدولة الصومالية الجديدة يعتبرونها خطوة نحو تحقيق فكرة « الصومال الكبير » الأمر الذى يقتضى ـ إلى جانب مناطق أخرى ـ ضم حوالى مائة ألف صومالى يقيمون فى كينيا الشمالية . ولكن زعماء كينيا يعترضون على اقتطاع أى جزء من بلادهم قائلين إن الصوماليين الذين استوطنوا المقاطعة الشمالية من كينيا إنما نزحوا إليها خلال الستين عاما الأخيرة وإذن لا يمكن أن تعتبر جزءا من الوطن الصومالى القومى. وربما تطالب الدولة الصومالية بإجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة أو لجنة من الدول الإفريقية المستقلة ليتسنى للأقلية الصومالية المشار إليها تقرير مصيرها .

القسم الثانى عشر

مشروع اتحاد إفريقية الشرقية

يعتبر شرق إفريقية ، بالرغم من الوحدات السياسية التى نلقاها فيه إقليما متجانسا من وجهة النظر الطبيعية أو الجغرافية . ويمتد من مصب نهر زمبيزى عند خط عرض ١٨° جنوبا إلى نهاية الحافة الشمالية لهضبة البحيرات شمالى كينيا وأوغنده عند خط عرض ٥° شمالا ، بينما تتمشى حدوده الغربية مع خط ٣٠° شرقا تقريبا ، كما يندرج فيه النسهل الساحلى الذى يطل على المحيط الهندى .

ومن الناحية السياسية(١) يضم هذا الإقليم أوغنده وكينيا وتنجانيقا(٢)

---

(١) إبراهيم الأسيوطى محمد : كينيا الثائرة ، س ١١ — ١٢ .

(٢) تشبه تنجانيقا مربعا وتمتد بين كينيا وأوغنده شمالا إلى تلال النحاس بروديسيا الشمالية جنوبا ، وبين الكنغو (البلجيكى سابقاً) غربا والمحيط الهندى شرقا حيث يقع ميناء دار السلام وهو عاصمة البلاد وأهم المنتجات الزراعية البن والقطن والموز والسيسال . وكانت تعرف باسم « إفريقية الشرقية الألمانية » ولكنها انتزعت من ألمانيا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتدبت بريطانيا لإدارتها واستمرت تضطلع بهذه المسئولية نيابة عن الأمم المتحدة طبقا لنظام الوصاية الدولية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية . وفى ديسمبر من عام ١٩٥٩ وعدت بريطانيا بإقامة نظام الحكومة المسئولة وأن تكون للافريقيين الأغلبية فى الجمعية التشريعية . وأجريت الانتخابات فى أغسطس من السنة التالية وأحرز الحزب الوطنى الأغلبية الساحقة ودعى إلى تأليف الوزارة .

وجزر زنجبار وبمباومافيا ومنطقة رواندا أوروندى Ruanda-Urundi[1] وإقليم نياسالاند والنصف الشرقى من روديسيا الشمالية[2] والقسم الشمالى من مستعمرة موزمبيق البرتغالية . أما من الوجهة الاصطلاحية فتطلق عبارة إفريقية الشرقية على أوغنده وكينيا والجزر الساحلية التى سلفت الإشارة إليها وتنجانيقا وهذا ما يعرف عادة باسم إفريقية الشرقية البريطانية[3].

وفى إفريقية الشرقية البريطانية ما يقرب من الوحدة الجنسية فمعظم القبائل فى تنجانيقا وبالمناطق الداخلية من كينيا تنتمى إلى البانتو Bantu كما أن حوالى ثلاثة ملايين من أهل أوغنده البالغ عددهم ٥٫٦٧٨٫٩٠٠ نسمة (طبقا لتقدير عن عام ١٩٥٩) يتكلمون اللغة البانتوية . وبالرغم من أن العناصر غير البانتوية لها أهميتها .

وبغض النظر عن قوة النظام القبلى الذى يتسم بغلبة الانعزالية فالتقارب بين بعض القبائل فى وحدات الإقليم الثلاث يتخطى الحدود السياسية المصطنعة التى خلقتها الأطماع الاستعمارية ، فقبائل باهايا Bahaya فى تنجانيقا تشترك فى الكثير مع الممالك الجنوبية فى أوغنده ، كما أنها أقرب إلى العاصمة التجارية كمبالا Kampala منها إلى أية مدينة ذات أهمية مماثلة فى تنجانيقا . وحتى عام ١٩٠٢ كانت المديريات الوسطى

(١) تقع المقاطعتان فى وسط إفريقية على أبعاد متساوية تقريبا من المحيطين الهندى والأطلسى ، ويتاخمهما السودان وأوغنده وتنجانيقا والكنغو . والمساحة الكلية ٢٠٫٩٠٠ ميل مربع ، ويبلغ عدد السكان ٤ ملايين نسمة . ولقد تم اقتطاعهما من إفريقية الشرقية الألمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتدبت بلجيكا للادارة فيهما (١٩٢٤) ومازال تضطلع بالأمر طبقا لنظام الوصاية الدولية

(٢) تكون اتحاد إفريقية الوسطى فى عام ١٩٥٣ من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند .

(٣) كينيا الثائرة ، ص ١٢

والشمالية والجون نيانزا فى كينيا جزءا فى الحقيقة من محمية أوغنده . ويكاد لا تكون هناك نهاية لمثل هذه الأمثلة »[١] . إلا أنه ينبغى عدم المبالغة فى أهمية هذا التقارب العنصرى ذلك أن ثمة فوارق تدعو إلى الدهشة بين القبائل الأكثر تقدما فى إفريقية الشرقية مثل باهايا وشاجا Chagga وباجاندا وكيكويو من جهة والقبائل شبه البدائية مثل كارا ـ ماجونج Karamajong وماساى Masai من جهة أخرى[٢] .

ولما كانت أوغنده وكينيا وتنجانيقا أقاليم متجانسة من النواحى الجغرافية والعنصرية ، وخاضعة للإدارة البريطانية ظهرت فى العشرينات من القرن الحالى فكرة إدماج البلدان الثلاث فى اتحاد Federation سياسى ، وكان من أكبر المؤيدين لذلك الاتجاه المستر ل .س. أمرى L.S.Amery. وزير الدولة لشئون المستعمرات ، ويقول رونالد ريث إن صك الإنتداب على تنجانيقا صيغ بطريقة تجعل مثل ذلك الإتحاد فى حيز الإمكان . وكان الغرض من تعيين السير إدوورد جريج Edward Grigg حاكما على كينيا عام ١٩٢٦ العمل على إخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ . وكان من المهام التى نيطت بلجنة هيلتن ينج Hilton Young بحث واستعراض إمكانية التعاون الوثيق بين البلدان الثلاث ، ولكن المستوطنين البيض فى كينيا سخطوا على تقرير اللجنة إذ اعتقدوا أنها تتدخل فى الشئون المتعلقة بمستقبل المستعمرة ، إذ كان الأمل يراودهم فى تحويلها إلى مستعمرة بيضاء على غرار إتحاد جنوب إفريقية . وفى الوقت نفسه لم يكن السير دونالد كاميرون Donald Cameron حاكم تنجانيقا

---

(١) Ronald E. Wraith ; East Africa Citizen p. 4.

(٢) نفس المصدر ص ٥

محبذا لفكرة الاتحاد المشار إليه إذ رأى فيها ما يعرقل سياسته فى تطوير تنجانيقا على أساس النظم القبلية واعتقد أن الاتحاد خطوة نحو إقامة النظام البرلمانى الذى كان يعترض عليه بشدة . ولما تولت وزارة العمال الحكم فى بريطانيا (١٩٢٩) أصدر اللورد پاسفيلد بيانا عن إتجاهات السياسة البريطانية وكانت تتعارض تماما مع موضوع الاتحادالذى أغفل بعد ذلك . ولكن الأمر الذى يلفت النظر أن الحديث عن إقامة إتحاد سياسى يضم أوغنده وكينيا وتنجانيقا لم يعن مطلقا بتعرف وجهات نظر الإفريقيين أنفسهم كأنما الأمر من شأن الأقلية الأوربية والدولة الإستعمارية وحدهما .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد طرحت جانبا فكرة الاتحاد(١) ، إلا أنها فى الوقت نفسه كانت تؤيد إيجاد نوع من التنسيق بين البلدان الثلاث لمعالجة المسائل المشتركة كالدفاع والبريد والبرق والجمارك وضريبة الدخل والعملة والتعليم العالى . وتحقيقا لذلك تكون فى العشرينات مؤتمر يضم حكام البلدان الثلاث ، إلا أنه كان هيئة غير رسمية وليست لها سلطات واضحة محدودة . وخلال الحرب العالمية الثانية تم إنشاء إحدى عشرة هيئة أو مجلس للإشراف على نواح معينة من المجهود الحربى مثل الإنتاج والتموين والتوزيع واللاجئين وتوفير الأيدى العاملة ، وإدارة الصناعات والبحوث ومكافحة الجراد .

---

(١) من العقبات فى وجه الاتحاد أو الإندماج أن تنجانيقا لم تكن مستعمرة أو محمية بريطانية ولهذا أكدت اللجنة الدائمة للانتدابات فى عام ١٩٣٣ أن اتحاد تنجانيقا مع جارتيها يعتبر خرقا لنصوص صك الإنتداب .

ولما وضعت الحرب أوزارها عرض الأمر على المستر آرثر كريتش جونز Arthur Creech Jones وصدر الكتاب الأبيض الذى أوضح وجهة نظر الحكومة البريطانية ومنه يتضح أنها عدلت عن فكرة الاتحاد السياسى حيث وردت العبارات الآتية :

« واضح مما أعرب عنه الرأى العام خلال السنوات القلائل الأخيرة أنه لا تتوافر بافريقية الشرقية فى الوقت الحاضر المصلحة المشتركة أو التأييد العام مما يتطلبه مشروع الاتحاد السياسى الأوثق إذا أريد وضعه موضع التنفيذ . وجميع المقترحات المتعلقة بالاندماج السياسى أو الاتحاد تتضمن مسائل دستورية ذات صعوبة بالغة ، وليس ثمة أسس تدعو إلى الاعتقاد بإمكان وجود أساس عام لحلها يستند إلى الرأى العام المشترك . وعلى ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وبعد الاستئناس برأى حكام إفريقية الشرقية ، ترى أن الاتحاد السياسى أو الإندماج فى أى من الصور التى اقترحت خلال العشرين عاما الأخيرة ليس من السياسة العملية فى ظل الظروف القائمة . والمشروع المقترح الآن يدع إدارة الأقاليم الثلاثة محتفظة بدساتيرها الحالية وتظل الحكومات مسئولة عن الخدمات الأساسية فى الإدارة والبوليس ، والصحة والتعليم ، والزراعة ، والعناية بالحيوان والغابات ، والعمل والإسكان والأشغال العامة ، وذلك بخلاف الخدمات التى ليس من الضرورى ذكرها هنا » .

ونشرت مقترحات الحكومة فى الكتاب الأبيض للمناقشة وتنص على ضرورة إنشاء جهاز دستورى وتشريعى للخدمات المشتركة بين الأقاليم الثلاثة . وبعد مشاورات استمرت أربعة عشر شهرا نشرت المقترحات

المعدلة ، وفى عام ١٩٤٧ صدر «أمر فى المجلس» يقضى بإنشاء منظمة إقليمية تضم البلدان الثلاث East Africa Inter-territorial Organisation وبدأ التطبيق إعتباراً من أول يناير عام ١٩٤٨ .

ولهذه المنظمة الإقليمية جهازان رئيسيان وهما :

أولا : اللجنة العليا لإفريقية الشرقية The East Africa High Commission وهى هيئة دائمة من حكام الأقاليم الثلاثة وتتولى إدارة الخدمات المشتركة دون أن ينطوى الأمر على إتحاد أو إندماج كامل .

ثانيا : جمعية تشريعية مركزية . وتتكون حاليا من ٣٣ عضوا (بخلاف رئيسها) على النحو الآتى :

(ا) ٧ أعضاء من رجال اللجنة العليا . .

(ب) ٦ أعضاء بالتعيين بحيث يمثل كل إقليم عضوان يعينهما الحاكم .

(ح) ٢٠ عضواً من غير صفوف الموظفين بحيث ينوب عن كل إقليم ستة أعضاء ، كما يمثل الجالية العربية عضوان .

وللجمعية التشريعية سلطة وضع التشريعات (تحت موافقة الحكام الثلاثة) التى تتصل بالخدمات المشتركة مثل السكك الحديدية[1] وضريبة

---

(١) فى عام ١٩٤٨ قررت المجالس التشريعية الثلاثة إدماج الخطوط الحديدية والموانى والجمارك .

الدخل ورسوم الإنتاج والرسوم الجمركية والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية والطيران المدنى والبحوث . ومن الخدمات الأخرى التى تدخل فى نطاق إشراف اللجنة العليا المجلس الصناعى[1] لإفريقية الشرقية ومصلحتا الإحصاء والتنسيق الاقتصادى للمنطقة . أما حكومات البلدان الثلاث فمسئولة عن الخدمات العامة الأساسية مثل الإدارة والأمن الداخلى والشئون الصحية والتعليمية والزراعة والعناية بالحيوان والغابات والشئون العمالية والأشغال العامة .

وكذلك تتكون الأقاليم الثلاثة وحدة تجارية واحدة والتجارة فيما بينها حرة من الوجهة الفعلية . وفى عام ١٩٥٨ بلغ مجموع التجارة الخارجية ١٢١ر٤٤٠ر٠٠ جنيها موزعة كالآتى :

	القيمة بالألف جنيه
أوغنده	٢٧ر٠٠٢
تنجانيقا	٣٣ر٥٦٨
كينيا	٦٠ر٨٦٩

وهكذا ظهرت إلى الوجود وحدة إدارية ودفاعية واقتصادية . وكان التنظيم الجديد مثار النقد من جانب بعض أعضاء مجلس الوصاية الدولية لأن الحكومة البريطانية أصدرت القرار الخاص به دون عرض الأمر على تلك المنظمة الدولية والحصول على موافقتها . وحجة الانجليز المعارضة

(١) والغرض منه تحديد الصناعات التى تقام فى البلدان الثلاث .

تقوم على أن التنظيم ليس غير إجراء يساعد على التنمية العامة والاقتصادية بصفة خاصة للمنطقة كما أنه ليس اتحادا سياسيا أو اندماجا بالمعنى المفهوم.

أما رد الفعل فى صفوف الإفريقيين فكان معاديا . فى تنجانيقا تعرض التنظيم للنقد لأنه من جهة لم يؤخذ رأيهم فيه وإنما فرض عليهم كما ساورهم من جهة أخرى القلق من أن يجرى توزيع الصناعات بصورة تميل إلى صالح الأقلية الأوربية فى كينيا ، وهى أكثر عدداً وأوفر ثراء وأقوى نفوذاً من مثيلتها سواء فى أوغنده أو تنجانيقا .

أضف إلى هذا أن الإفريقيين وبخاصة فى أوغنده وتنجانيقا نظروا بعين الإرتياب إلى التنظيم الإقليمى إذ اعتبروه خطوة تهدف فى نهاية الأمر إلى تحقيق الاندماج السياسى أو الاتحاد الفيدرالى ؛ وهذا الشعور أخذ يزداد حدة بعد أن وضح اتجاه السياسة البريطانية نحو إقامة اتحاد فى إفريقية الوسطى يضم روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبيـــة ونياسالاند بالرغم من معارضة الإفريقيين العنيفة . وهذا الاعتقاد له ما يبرره إذ طبقا للأمر فى المجلس الصادر عام ١٩٤٧ نجد أن للجنة العليا لإفريقية الشرقية مظهر الحكومة الإتحادية من الناحية الواقعية وإن لم تكن كذلك من الوجهة القانونية ، ذلك أن الخدمات والواجبات التى تضطلع بها تشبه إلى حد كبير قائمة الاختصاصات التى خولت للحكومة الإتحادية فى نيجيريا مثلا ، كما أن هذه الشئون المشتركة بين البلدان الثلاث تتولاها جمعية تمثيلية .

ولم تخف حدة الإرتياب من ناحية مشروع الإتحاد وظلت الأصوات ترتفع مستنكرة له كلما بدا أى تفكير فى إخراجه إلى حيز التنفيذ . ومن ذلك أنه فى يونيو عام ١٩٥٣ ألقى أوليفر ليتلتون، وزير المستعمرات البريطانى ، خطابا فى لندن أشار فيه إلى المزايا التى تنجم من إقامة إتحاد فى إفريقية الشرقية . وكان الهدف من تلك الإشارة إلى الموضوع محاولة تعرف رد الفعل الذى يحدثه اقتراح من هذا القبيل . ولقد أثار الخطاب السخط إذ أحس الرأى العام الإفريقى أن الغاية النهائية والحقيقية إقامة دومنيون dominion تتحكم فيه الأقلية البيضاء . وفى أوغنده وتنجانيقا ساد الخوف من أن تمتد سيطرة المستوطنين البيض المقيمين فى كينيا إليهما ، وأن تفتح الأبواب أمامهم كى يتملكوا الأراضى ويفرضوا أسلوب التفرقة العنصرية التى يعانى منها الإفريقيون فى كينيا وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب إفريقية ، وبلغ من قوة الإرتياب فى أوغنده أو فى مملكة بوجندا بعبارة أدق أن حكومة الأخيرة إتخذت قراراً فى عام ١٩٥٧ بخفض المساهمة فى نفقات اللجنة العليا ، وإن لم يكن للقرار من تأثير عملى ذلك أن المسألة من إختصاص حكومة المستعمرة لاحكومة بوجندا.

إلا أنه فى عام ١٩٥٨ تكونت « حركة الوحدة الإفريقية لإفريقية الوسطى والشرقية » وأعلنت أنها تهدف إلى أغراض تتجاوز النطاق المحلى فى كل بلد على حدة ومنها :

أولا : تحقيق الإستقلال التام لسكان إفريقية الشرقية والوسطى على أساس الإنتخاب المباشر وفق نظام القائمة الإنتخابية المشتركة بغير تمييز يرتد إلى الجنس أو اللون .

ثانياً : الإبقاء على التنظيم الإقليمى لإفريقية الشرقية والذى يشمل أوغنده وكينيا وتنجانيقا .

ثالثاً : التمهيد لقيام إتحاد فيدرالى من دول إفريقية الشرقية على أن تنضم إليها نياسالاند .

ويقول دعاة المشروع أن المطلب الأخير يعكس الاتجاه الذى أخذ يسود الكثير من مناطق القارة الإفريقية من حيث القضاء على ظاهرة «البلقنة» balkanisation التى خلقها الاستعمار بالعمل على إنشاء وحدات سياسية صغيرة ضعيفة الموارد البشرية والمادية بحيث لا يتسنى لها الوقوف على أقدامها . وفى الوقت الذى برزت فيه فكرة توحيد أقاليم إفريقية الشرقية نادى بعض القادة فى غرب القارة بربط المستعمرات الفرنسية بعد تحررها ، كما دعا آخرون إلى تكوين إتحاد من دول إفريقية الغربية.

وفكرة قيام الاتحاد المقترح يتبناها جوليوس نيوريرى زعيم تنجانيقا ورئيس وزرائها الآن وأشار إليها فى الكثير من التصريحات التى أدلى بها . وكذلك يحبذها الزعيم الكينى توم مبويا ، كما تلقى التأييد من جانب الدكتور باندا Hastings Banda زعيم نياسالاند .

ولأنصار المشروع طائفة من الحجج نورد أهمها . فهم يقولون إن أوغنده بلد داخلى لا يطل على البحر والمنفذ الرئيسى لتجارتها الخارجية عن طريق السكة الحديدية التى تمتد عبر كينيا . والأمر ذاته ينطبق على نياسالاند من حيث عدم الاتصال المباشر بالبحر . وعلاوة على ذلك فنياسالاند ناقمة على إدماجها فى إتحاد إفريقية الوسطى وتطالب بالانفصال

عنه . ولما كانت بلدا صغيراً لايتجاوز عدد أهله ٢٫٧٤٠٫٠٠٠ نسمة وتعد الآن أقل أجزاء الاتحاد الأخير ثراء وأضعفها من حيث الموارد اللازمة للنمو الاقتصادى ، فإن إنفصالها لتكوين وحدة سياسية مستقلة يجعلها دولة ضعيفة . ولهذا فارتباط بينها وبين البلدان الافريقية الثلاث الواقعة إلى الشمال منها كسب سياسى ومادى واضح ويعوض إلى حد كبير إن لم يزد على أية مزايا قد تحصل عليها من إستمرار الصلة الحالية مع الروديستين .

ويقولون كذلك إن الارتباط المقترح من العوامل التى تعجل بالتنمية الاقتصادية على أساس خطة مشتركة تنسق بين الموارد والجهود . ومن ذلك مثلا أن الثروة المعدنية غير معروفة تماماً ولابد من القيام بدراسات للكشف عنها وتقدير إمكانياتها ووسائل إستغلالها بطريقة مجزية . ولما كانت هذه العملية كثيرة الكلفة ، فضلا عن قلة الخبرة الفنية وعدم توافر رؤوس الأموال اللازمة ، فإن من الاسراف أن تحمل كل من أوغنده وكينيا على حدة ولذلك فمن الخير لها جميعا توحيد جهودها من أجل هذه النهاية . أضف إلى هذا أن التصنيع ضرورة لابد منها لرفع مستوى المعيشة ، ولكن من العقبات الرئيسية التى تقف فى وجهه ضعف السوق المحلية أو ضيقها ، وهذه العقبة يمكن التغلب عليها إلى حد طيب إذا ما قامت دولة تضم ما يقرب من عشرين مليونا من الأنفس . إن الاتحاد المقترح معناه سوق مشتركة واسعة .

ومن المبررات كذلك أنه سوف تقوم فى شرق القارة دولة كبيرة المساحة والعدد كما يتضح من البيان التالى :

البلد	المساحة (بالأميال المربعة)	عدد السكان
أوغنده	٩٤٫٠٠٠	٥٫٦٧٨٫٩٠٠ (١٩٥٨)
كينيا	٨٢٣٣٫٤٧	٦٫٤٥٩٫٠٠٠ (١٩٥٩)
تنجانيقا	٣٦٦٫٦٨٨	٨٫٧٦٢٫٤٦٤ (١٩٥٧)
نياسالاند	٤٩٫١٧٧	٢٫٧٤٠٫٠٠٠ (١٩٥٩)
	٧٣٣٫٣٤٣	٢٣٫٦٣١٫٣٦٤

هذه الدولة الجديدة التى تربو مساحتها على ٧٣٣٫٠٠٠ من الأميال المربعة ويقرب عدد سكانها من أربعة وعشرين مليونا من الأنفس ، وذات الإمكانيات المادية المنوعة ، تستطيع أن تضطلع بدور له أهميته فى كل من السياستين الإفريقية والعالمية . وسوف تصبح أقدر على هذا إذا ما انضمت إليها روديسيا الشمالية التى تطالب الآن بحق الانفصال عن إتحاد إفريقية الوسطى ، فمساحة البلد الأخير ٢٨٨٫١٣٠ ميلا مربعاً وبها ٢٫٣٣٠٫٠٠٠ نسمة ، وأهم من هذا كله ثروتها الضخمة من النحاس حيث تنتج حوالى ١٥٪ من إنتاج النحاس فى العالم الحر .

أضف إلى هذا أن هذه الدولة الكبيرة إذا ماتكونت سوف يكون تأثيرها ضخما من حيث التعجيل بتحرير المناطق التى مازالت خاضعة للإستعمار مثل موزمبيق البرتغالية ، وفى إرغام كل من روديسيا الجنوبية واتحاد جنوب إفريقية على نبذ سياسة العزل العنصرى التى يسيران عليها ، ذلك أن قيامها سوف يكون حافزاً ومشجعاً للأغلبية الافريقية فى هذين البلدين على انتزاع حقوقها التى سلبها المستوطنون البيض ، ومن هنا يقال

إن هؤلاء يشعرون بقدر كبير من القلق بل والخوف من احتمال تحقيق مشروع إتحاد إفريقية الشرقية . ويرى المتطرفون منهم أنه فى حالة إنسحاب روديسيا الشمالية ونياسالاند من إتحاد إفريقية الوسطى فسبيل الخلاص أمامهم يمكن أن يكون بانضمام روديسيا الجنوبية إلى اتحاد جنوب إفريقية وبذلك تكون هناك كتلة بيضاء قوية متماسكة فى القسم الجنوبى من القارة وتسيطر على منطقة ذات قوة إقتصادية وبخاصة من الناحية الصناعية . إلا أن موضوع الاندماج هذا ليس بالسهولة التى يبدو بها إذ يعارضه أوربيو روديسيا الجنوبية الذين ينتمون إلى الأصل الانجليزى ويمثلون ٨٧ ./' من السكان البيض فيها ، خشية وقوعهم تحت سيطرة الأفريكانر Afrikaners ، والعلاقات بين الأخيرين والانجليز فى إتحاد جنوب إفريقية طابعها التوتر الشديد الذى يقرب من العداء ، وبخاصة بعد أن قرر البلد الأخير الأخذ بالنظام الجمهورى مما أسفر عنه الاستفتاء الذى أجرى فى الخامس من أكتوبر عام ١٩٦٠ .

إلا أن خصوم المشروع يعترضون عليه قائلين إن من الخطأ ، بل والخطر ، إخراجه إلى حيز التنفيذ ولما تحصل البلدان التى يراد أن يشتمل عليها إستقلالها بعد . ولهذا لما فاتح المستر نيوريرى بعض زعماء أوغنده فى هذا الشأن خلال إنعقاد مؤتمر الدول الافريقية المستقلة فى أديس أبابا (يوليو ١٩٦٠) قال له جون كاليه « لقد رفضنا هذا المشروع فى صورته البريطانية ونحن نرفضه اليوم من وراء قناعه الافريقى. إن تحقيق هذا المشروع قبل الاستقلال معناه فتحاً بواب أوغنده وتنجانيقا وزنجبار أمام المستوطنين الأوربيين الرابضين فى كينيا . فليعمل كل

منا على أن تستقل بلاده أولا ، ثم نجتمع بعد ذلك فى اتحاد نظيف متين[١] » . « . . إننا نؤكد لك أننا لن نفتح باب الحديث فى هذا الأمر إلا بعد أن تتحرر تلك الأقطار تحرراً تاما » [٢].

وإزاء مثل هذا الشعور صرح المستر نيوريرى فى معرض الحديث عن تحقيق الاتحاد فى إفريقية الشرقية بأنه على استعداد لتأجيل المطالبة باستقلال تنجانيقا حتى عام ١٩٦٢ بشرط أن تحصل كينيا وأوغنده على الحكم الذاتى فى ذلك التاريخ[٣] .

والواقع أن من المقدمات الجوهرية لاخراج الكرة إلى حيز التنفيذ:

أولا : حصول كل من أوغنده وكينيا وتنجانيقا على الاستقلال التام والسيادة القومية الحقيقية .

ثانيا : عدم ارتباط أى منها بالتزامات سياسية أو اقتصادية مع الدول الكبرى أو التكتلات الدولية حتى يتسنى لها تكييف سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية على ضوء مصالحها .

ثالثا : إقامة النظم الديموقراطية التى تستند إلى حقيقة كون الإفريقيين الأغلبية الساحقة وبذلك لاتظل للأقلية البيضاء فى كينيا

---

(١) مجلة نهضة إفريقية ، عدد ديسمبر ١٩٦٠ ، ص ٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٧.

The Sunday Times. October 30,1960 (٣)

السيطرة التى تمكنها من التدخل فى مصائر البلاد . فى هذه الحالة يعرض أمر العلاقة بين البلدان الثلاث على الرأى العام فى استفتاء حر أو عن طريق الهيئات التمثيلية لاقراره سواء بالاندماج أو الاتحاد الفيدرالى .

وثمة عقبات أخرى خلاف الوضع السياسى للبلدان المشار إليها لابد من التغلب عليها ، ومن ذلك :

(١) النزعة المحلية والانفصالية فى مملكة بوجنده . إن هذا الجزء من أوغنده أظهر معارضة لإجراء انتخابات عامة بقصد تشكيل هيئة تمثل البلاد كلها تمهيدا للحكم الذاتى والاستقلال ، بل وهدد بالانفصال لتكوين وحدة سياسية مستقلة[1] . وهذه النزعة منبعثة من حرص الطبقة الحاكمة على الاحتفاظ بامتيازاتها الاقتصادية وسلطانها السياسى . ولهذا فمن الطبيعى أن تعارض كل إتجاه نحو تنظيم إقليمى أوسع نطاقا . غير أن هذا الموقف لايمكن أن يتفق مع الصالح العام إذا أجمع عليه الشعب الأوغندى .

(٢) يتضمن المشروع انضمام نياسالاند وهذا الأمر رهين بانفصالها عن اتحاد إفريقية الوسطى ولم يعترف لها بهذا الحق حتى الآن . ولقد اجتمع بمدينة لندن خلال ديسمبر من عام ١٩٦٠ مؤتمر دستورى لبحث مستقبل الاتحاد الأخير على ضوء تقرير لجنة مونكتن ، إلا أنه تأجل بسبب تعارض وجهات النظر وبسبب موقف العناد من جانب سير إدجار هوايتهد Edgar Whitehead رئيس وزراء روديسيا الجنوبية إزاء ممثلى الإفريقيين ولا ينتظر أن يستأنف المؤتمر أعماله قبل شهر مارس سنة ١٩٦١ .

---

(١) قرر برلمانها Lukiko بجلسته فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ مطالبة حكومة الكاباكا (الملك) إعلان الانفصال والاستقلال اعتباراً من ذلك اليوم

ويخشى البيض فى الروديسيتين الاتحاد المقترح حتى لايجتذب نياسالاند وربما روديسيا الشمالية أيضاً .

(٣) وثمة خوف يساور نفوس بعض القادة الافريقيين من أن يقرر الاتحاد الجديد الانضمام إلى الكومنولث ، ولهذا يرون من الضرورى أولا وقبل كل شىء أن تستقل البلدان الثلاث (أو الاربع فى حالة إنضمام نياسالاند) بعيداً عن المنظمة الأخيرة بحيث يسرى هذا الوضع على الاتحاد .

(٤) وهناك من يرى أن اتحادا فى هذه المنطقة أمر سابق لأوانه . وعند هؤلاء أنه لابد أولا لكل من بلدانها بعد حصولها على الاستقلال أن تعمل على تنظيم أمورها الداخلية أو « ترتيب بيتها » . إلا أنه نظراً لتشابك المصالح فى بعض النواحى فمن الأفضل إيجاد نظام تنسيق على غرار اللجنة العليا لإفريقة الشرقية ، وأن يستمر العمل وفقا لذلك فترة زمنية يمكن بعدها أن يقوم الاتحاد الفيدرالى المقترح .

وهكذا فمن المشكلات التى سوف تواجه كينيا بعد حصولها على الاستقلال أن تحدد موقفها من مشروع إتحاد إفريقية الشرقية على ضوء مصالحها والمحلية والاقليمية .

المراجع

(ا) العربية

البراوى (دكتور راشد) :

مشكلات القارة الأفريقية ، السياسية والاقتصادية (١٩٦٠)

صبرى (صلاح) :

إفريقيا وراء الصحراء (١٩٦٠)

عوده (دكتور عبدالملك) :

السياسة والحكم فى إفريقيا (١٩٥٩)

محمد (إبراهيم الأسيوطى) :

كينيا الثائرة

(ب) الأجنبيـة

Buell (Raymond Leslie)

The Native Problem in Africa (New York 1928).

Gunther (John) : Inside Africa (London 1955).

Hobson (J) : Imperialism (London 1938).

Hollingworth (L. W.)

The Asians of East Africa (London 1960).

Kenyatta (Jomo) : Kenya : The Land of Conflict (London 1948).

International Affairs : Africa (Vol 36, No. 4), October 1960

Mackenzie : Five Elections in Africa (Edited by J. M. Mackenzie and Kenneth Robinson, London 1960).

Mboya (Tom) : The Kenya Question : An African Answer (London 1956).

Padmore (George) : Africa : Britain's Third Empire (London 1949).

The Statesman's Year—Book, 1960.

United Nations : Economic Survey of Africa Since 1950 (New York 1959).

Wood (Susan) : Kenya : The Tensions of Progress (Institute of Race Relations, 1960).

Wraith (Ronald E) : East African Citizen (London 1960)



Bibliotheca Alexandrina
0259094